الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد

فى الوطن العربى

١٩٩١-٢٠٠٣

الاتحاد الأوروبي والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى
١٩٩١-٢٠٠٣

أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة
١٤-١٥ يناير ٢٠٠٤

برنارد بوتيفو
ثناء فؤاد عبد الله
جان إيف مواسرون
جان نويل فرييه
جريجورى دلهاى
جون ماركو
حامد عبد الماجد
حسن أبو طالب
رانيا زادة
عماد جاد
عمرو الشوبكى
عمرو حمزاوى
فريدريك شاريون
منى الجرف
نادين بيكادو
نادية بدر الدين أبوغازى
نادية مصطفى
هويدا عدلى رومان

تحرير
وفاء سعد الشربينى

٢٠٠٥

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ - ٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٧٠٣٧٦٩
فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٠٣٧٦٩
E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

المحتويات

الموضوع | الصفحة

▪ الكلمات الافتتاحية..........(٩-١٧)
- د. نادية مصطفى- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة.......... ١١
- د. جون ماركو- مدير الشعبة الفرنسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة ١٣
- د. برنارد بوتيفو- مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية سابقاً- القاهرة... ١٥

▪ المحور الأول- البعد التاريخي للعلاقات المصرية الأوروبية..........(١٩-٧٨)

١-تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (١٩٤٥ - ١٩٩١)
د. نادية مصطفى.......... ٢١
٢-العلاقات الأوروبية العربية ١٩٤٥-١٩٩١
د. نادين بيكودو ٥٩

المداخلات والمناقشات.......... ٧٣

▪ المحور الثاني : سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة والإدراك العربي لهذه السياسات..........(٧٩-١٣١)

٣-"الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة"
د. حسن أبو طالب ٨١

المداخلات والمناقشات ١١٩

▪ المحور الثالث: السياسات الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والإدراك العربى لهذه السياسات..........(١٣٣-١٧٠)

٤-السياسات الخارجية لكل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا حيال القضية الفلسطينية
د. برنارد بوتيفو.......... ١٣٥

٥- رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية
د. عماد جاد.......... ١٤٧

المداخلات والمناقشات.......... ١٦٧

- المحور الرابع– السياسات الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي تجاه القضية العراقية والإدراك العربي لهذه السياسات...(١٧١-٢٣٠)

٦–السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانية وألمانيا تجاه الأزمة العراقية
د. فريدريك شاريون................ ١٧٢
أ. رانيا زادة
٧–رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)
د. ثناء فؤاد عبد الله................ ١٨٤
المداخلات والمناقشات.. ٢٢٤

- المحور الخامس– الحرب الدولية ضد الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر والإدراك العربى للمواقف الأوروبية من هذه الحرب...(٢٣١-٢٧١)

٨– الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه الحرب الدولية على الإرهاب: الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية – الاجتماعية
د. عمرو الشوبكى............ ٢٣٥
٩–اتجاهات وحدود الإدراك العربى لدور الاتحاد الأوروبي فى الحرب الدولية ضد الإرهاب: نقاشات المثقفين بين البحث عن قطب صاعد والتأكيد على الهيمنة الأمريكية
د. عمرو حمزاوى............ ٢٥١

- المحور السادس: الأبعاد الاقتصادية للمشاركة الأوروبية المتوسطية................(٢٧٣-٣٦٣)
١٠– المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى الدول المتوسطية
د. جان إيف مواسرون..........
أ.جريجورى دلهاى............ ٢٧٥
١١–اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي: مستقبل الصناعة التحويلية المصرية
د. منى الجرف ٣٠٥
المداخلات والمناقشات.. ٣٥٥

- المحور السابع :الأبعاد الثقافية لسياسات الاتحاد الأوروبي فى المنطقة العربية وردود الفعل العربية...(٣٦٥-٤٥٣)

١٢– توسيع نطاق برنامج TEMPUS الأوروبي في منطقة البحر المتوسط: تعاون إقليمي وأشكال جديدة للدبلوماسية
د. جون ماركو................ ٣٦٧

١٣–مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة فى إدراكات الرأى العام
د. نادية بدر الدين أبو غازي........ ٣٨٥
د. حامد عبد الماجد
المداخلات والمناقشات.. ٤٤٧

- المحور الثامن: الاتحاد الأوروبي وقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي فى المنطقة العربية...(٤٥٥-٥١٩)

١٤– الاستقرار أو الديمقراطية: فى الصعوبة التي تواجه أوروبا بين تشجيعها الديمقراطية أو استقرار الأنظمة السلطوية
د. جان نويل فريية ٤٥٧
١٥–رؤية منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي فى مصر
د. هويدا عدلى رومان.............. ٤٧١
المداخلات والمناقشات ٤٨٥

قضايا واتجاهات المناقشات د. وفاء سعد الشربينى............ ٤٩٥

الكلمات الافتتاحية

كلمة الدكتورة / نادية مصطفى-

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة

السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعدني الترحيب بكم فى الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة التى ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع الشعبة الفرنسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية (سيداج) .

وتعد هذه الندوة اللقاء الحادى عشر بين علماء السياسة المصريين والفرنسيين، وهو اللقاء الذى بدأ منذ عام ١٩٨٨، وانتظم انعقاده طوال العقدين الماضيين. ويمثل موضوع الندوة حلقة جديدة فى حلقات التراكم العلمى الذى أنجزته اللقاءات المصري الفرنسية المشتركة السابقة.

ولقد كان اختيار هذا الموضوع استجابة للتطورات الإقليمية فى كل من النظامين العربى والأوروبي وللتطورات العالمية التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وصولاً إلى تداعيات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر.

ومن ثم فان أعمال هذه الندوة تنطلق من مقولة مركبة يتلخص الجانب الأول منها كالآتي: إذا كان الاهتمام الأوروبي الجماعى بالمنطقة العربية ليس اهتماماً جديداً وإذا كانت التجربة الاندماجية الأوروبية من ناحية ، والنظام العالمى من ناحية أخرى والنظام العربى من ناحية ثالثة، قد شهدوا تحولات هامة طوال العقد الأخير من القرن العشرين، فما الجديد الذى طرأ على توجهات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة وعلى أهداف ودوافع سياساتها وعلى طبيعة هذه السياسات؟

أما الجانب الثانى للمقولة فيتصل بالتوجهات والأهداف والسياسات العربية المناظرة سواء على المستوى الرسمى وغير الرسمى، حيث لابد وأن يثور التساؤل التالى: هل تزايد القيود والضغوط على المنطقة العربية استوجبت مزيد من التوجه نحو الشريك الأوروبي، وما هى أفاق وفرص هذا التوجه وخاصة على ضوء متطلبات العلاقات الأوروبية-الأطلنطية المتطورة؟

وبالنظر إلى جدول أعمال هذه الندوة– التى استغرق الإعداد لها زهاء العام تقريباً – نلاحظ تراكماً منظماً فى الدراسات ، وعلى نحو يساعد على تقديم رؤى وتصورات مصرية وفرنسية حول إشكاليات موضوع الندوة ومنطلقاتها.

وأخيراً، فإذا كان اللقاء المصرى– الفرنسى يحمل فى ذاته دلالات فكرية وسياسية هامة فان انعقاد الندوة في مكتبة الإسكندرية يحمل دلالات أخرى لا تقل أهمية نظرا لما تمثله هذه المكتبة من آفاق للحوار والتفاعل بين جانبي المتوسط. ولكنه الحوار الذى نأمل – انطلاقاً من الخبرة المصرية العربية الإسلامية وأهدافها– ان يكون حوارا ثرياً وفاعلاً يحقق تفاعلاً وتبادلاً خلاقاً، ولا يصبح ساحة لتبادل الاعتذارات والدفاعات أو الهجوم.

فى النهاية اقدم خالص شكرى لكل من د. جون ماركو و د. برنارد بوتيفو على خالص تعاونهما فى سبيل عقد هذه الندوة ، وأشكر د. وفاء الشربينى منسق الندوة على جهدها المبذول فى الإعداد لهذه الندوة – كما أشكر أ. نسمة شرارة المنسق التنفيذي للندوة وأتمنى لأعمال الندوة كل النجاح على ان تكون خطوة بين خطوات تالية فى دعم أواصر التعاون بين الجماعتين الفرنسية والمصرية للعلوم السياسية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور / جون ماركو*

مدير الشعبة الفرنسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تنعقد اللقاءات المصرية– الفرنسية للعلوم السياسية، بانتظام منذ ١٥ عام وذلك فى مصر وفرنسا بالتناوب. ومنذ اللقاء العاشر الذى انعقد فى معهد العلوم السياسية فى باريس (يناير ٢٠٠٢) والقسم الفرنسى فى كلية الاقتصاد يشارك بنشاط فى تنظيم هذه اللقاءات وذلك إلى جانب مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية بالقاهرة . ومنذ ذلك الحين وصاعداً يتم توظيف هذه اللقاءات فى توطيد التفكير فى أحداث جارية حاضرة فى النفوس والعقول.

أثناء اللقاء العاشر الذى تم بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ، أراد مركز البحوث والدراسات السياسية والقسم الفرنسى ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية– قبل كل شئ –إعطاء الفرصة للمشتركين للتفاعل مع هذا الوضع الجديد الناجم عن هذا الحدث فى العالم العربى وفى العلاقات بين الشرق والغرب.

وبعد عامين من هذا الحدث ، نجد أن سياق لقاؤنا الحادي عشر أقل إثارة على الرغم من التساؤلات الكثيرة التى تثيرها أوضاع المنطقة. ذلك أن تطورات الانتفاضة الفلسطينية الثانية أظهرت فشل عملية اوسلو. كما أن اندلاع الحرب فى العراق، والاحتلال الأمريكي لم يبشر بتحقيق اى استقرار قريبا فى هذا البلد. إلى جانب أن التدخل فى أفغانستان والضغوط التى تمارس على الدول الأخرى كإيران وباكستان تثير قلقاً شديداً فى المجتمعات العربية.

وفى مثل هذا المناخ من الضروري إعطاء الأولوية لتاريخ الزمن الحاضر وإلى الجدل عن التغيرات الحالية. وهذا ما تتمن تحقيقه هذه اللقاءات المكرسة " للاتحاد الأوروبي وللعالم العربى بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣". بالنظر إلى ذلك نجد ان اختيار أوروبا ليس مصادفة. فعلى الرغم من تواضع دور الاتحاد الأوروبي فى معالجة القضايا الكبيرة الحالية فى الشرق الأوسط نجد ان هذا الشريك يلقى اهتماما فى مصر وفى العالم العربى. هذا الاهتمام له بدون شك أسباب عديدة: أولاً– فى إطار المشاركة الأورومتوسطية ، فإن مصر تقوم حاليا بتطبيق

* نص مترجم

اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي والذى سيكون له اثار ليست فقط اقتصادية ولكن سياسية وثقافية.

ثانياً: وحيث أن التعددية الدولية تهددها السياسة الخارجية الأمريكية، وحيث أن العواصم العربية تتأسى على توازنات عالم الثنائية القطبية، فان القطب الأوروبي الجديد ينظر اليه العالم العربى، سواء صدقت أو أخطأت هذه النظرة، باعتباره الفرصة المتفردة للتخفيف من غلو الأحادية الأمريكية.

ثالثاً: تعد خبرة البناء الأوروبي خبرة ذات مغزى فى المنطقة التى تتطلع إلى وضعها كجماعة ذات ثقافة ولكن دون أن تصل إلى درجة الاندماج الاقتصادي والسياسى المناظر لما حققته التجربة الأوروبية.

تنظر الشعبة الفرنسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى هذا الاختيار لأوروبا باعتباره اختيار أكثر من ملائم لاجتماعاتها الإحدى عشر والتى استخدمتها فى تطوير معرفة أفضل لأوروبا داخل مصر. ومنذ عدة سنوات أضحت الشعبة الفرنسية بالفعل عنصرا فاعلاً للمحاكاة الأوروبية (النموذج الدولى للاتحاد الأوروبي) والذى يشارك فيه كل عام عشرات الطلبة من القاهرة مجسدين فاعليات الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية. كان تأسيس الشعبة الفرنسية منبثقاً من المشروع الأوروبي المسمى Tempus والذي قام أيضاً بتأسيس برنامج لماجستير الدراسات الأورومتوسطية MasterEuromed فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وتلتقي هذه الاستراتيجية الجامعية الأوروبية مع تلك الخاصة بسفارة فرنسا والمركز الفرنسى للثقافة والتعاون واللذين ساندا بقوة هذه الاجتماعات ونحن نوجه لهما منا الشكر الخاص. كما أنه من الأهمية بمكان أن يكون البحث مواكبا للواقع الراهن وبرامج التعليم، ويعطى لفاعلى هذا المشروع فرصة للتأمل والتحليل. وفى إطار هذه المسيرة تأتى اجتماعاتنا الإحدى عشر وهو الأمر الذى سيمكننا بالقطع من تحقيق نجاح كبير.

كلمة الدكتور / برنارد بوتيفو*

مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ سابقاً - القاهرة

تنعقد دوريا بالتبادل ، منذ عام ١٩٨٧، فى مصر و فرنسا ، اللقاءات المصرية- الفرنسية للعلوم السياسية . و قد كان اللقاء الحادى عشر فى يناير ٢٠٠٤ فى الاسكندرية. على مدار ١٧ عام ، اجتمع الباحثون و أساتذة العلوم السياسية المصريون و الفرنسيون عشرة مرات متناولين فى كل لقاة التغيرات السياسية الأقليمية مثل حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ أو أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مع اعتبار التحولات السياسية الداخلية لكل دولة فى المنطقة. و فى نفس الوقت كان هناك تجدد فى أجيال الباحثين العاملين على هذه الموضوعات البحثية. انعقد اخر لقاء فى باريس فى يناير ٢٠٠٢ فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. طرح التطور السياسى فى المنطقة عدة علامات استفهام خلال العامين التاليين. الانتفاضة الفلسطينية الثانية أثبتت فشل عملية أوسلو، كما وقعت حرب العراق وأصبح احتلال الجيش الأمريكى لهذه الدولة يثير الشكوك فى تحقيق استقرار سياسى، فضلا عن أن الملكية السعودية تواجه معارضة داخلية بينما الوضع فى أفغانستان أو باكيستان لم يكن بلا صدى فى المجتمعات العربية.

فى ظل هذا الضمون الجغرافى السياسى كان من اللازم اعطاء الأولوية للتاريخ المباشر و لحوار-ان لم يكن صراع- الحضارات. فى لقاء عام ٢٠٠٢ فضل المنظمون التعليق على أحداث ١١ سبتمبر بدراسة تحول النظام العالمى و اعادة تكوين توازنات اقليمية منذ هذا الحدث، ووجدنا أن الطريقة المثلى لتعزيز تبادل ضرورى لوجهات النظر الثقافية مع مواجهة لا غنى عنها لمداخل أكاديمية هى طرح سؤال يخلق بطبيعته نقاش مع عرض الأحداث و التحليلات غير المطبوعةفى نفس الوقت.

و لذلك اقترحنا على المشاركين فى اللقاء الحادى عشرمن اللقائات المصرية- الفرنسية التفكير فى دور الاتحاد الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، و بما أن هذا الموضوع لم يتم التعرض اليه كثيراحتى وقتنا الحاضر ، فان

* نص مترجم

هذا التساؤل يفتح المجال أمام كل مشارك بأن يقوم ببحث ملائم، و يفتح كذلك باب النقاش لتبادل وجهات النظر بين الباحثين المصريين و الأوروبيين.

قام كل من مركز الدراسات و الوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية و مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة و الشعبة الفرنسية بنفس الكلية، بتنظيم لقاءات ، يمكن للقارىء تقييمها من منطلق المساهمات التى يحويها هذا الاصدار، و من أجل فهم أفضل للسياسة الأقليمية أضيفت جهود مثمرة لتبادل وجهات النظر فضلا عما نأمله من اكتشاف نقاط بحث جديدة.

بصفة عامة، ظل دور أوروبا السياسى مقيدا فى الفترة محل البحث، و هذا يرجع الى قلق الدول الأوروبية ذات الثقل من فقد امتيازتها الدولية و مواصلة سياساتها المتبادلة، يرجع ذلك أيضا، و بناء على ما سبق، الى الصعوبة الكبرى فى صياغة سياسة أوروبية مشتركة قادرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية، باستثناء بعض مبادرات جديدة كمبادرة فرنسا و ألمانيا فى بداية عام ٢٠٠٣ لمواجهة الحرب الأمريكية فى العراق.

على المستوى الأضيق و المتخصص للتعاون الثقافى و العلمى، فان عدم الثقة ظل يخيم على قدرة القيام بعمل أوروبى، لكن الجامعيين و الباحثين كانوا على وعى بأنهم يعتمدون كل عام على قدر اضافى من سياسات الاتحاد الأوروبى الموجهة للعالم العربى و الاسلامى بصفة عامة و منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، و تشهد على ذلك بلا شك برامج التعليم و البحث التى تتم بالتعاون بين المؤسسات الأكاديمية الفرنسية و المصرية.

ان كانت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و أقاليم متعددة فى المنطقة العربية و الأسلامية قد لفتت الانتباه، فان الحال بالنسبة لتحرك أوروبا لا يلفت نفس القدر من الانظار و هو المنبثق عن دول أو عن مؤسسات اتحادية.

لقد حان الوقت بلا شك للخروج من هذه الثغرة و يتضح الاهتمام بهذا الموضوع فى الوسط الأكاديمى المصرى و فى أوساط الجامعيين الأوؤوبيين فى مصر و فى المنطقة بصفة عامة.

لطرح أسئلة جديدة و تسهيل التبادل، فقد طرحنا على بساط الأفضلية اعتبارين لأسلوب العمل: اذا كان المشروع الذى نطرحه فى هذه المناسبة يخضع لهذه التجربة الطويلة ،فانه أيضا نتاج الصيغة المعروضة فى اللقاء العاشر بباريس فى يناير ٢٠٠٢، و كان ذلك

بعد عدة أشهر من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث عزمت المؤسسات الداعية للقاء و معهد الدراسات السياسية بباريس على توجيه تفكيرها نحو حاضر يمثل كل التطلعات أكثر مما يتعلق بالماضى.

- مؤتمر رؤساء جامعات الاتحاد الأوروبي واتحاد الجامعات الأوروبية. إعلان بولونيا بخصوص المنطقة الأوروبية للتعليم العالى- إيضاح ١٩٨٩
- اللجنة الاوروبية- حوار الثقافات- الإدارة العامة للتعليم والثقافة بروكسل- ٢١ ، ٢٢ مارس ٢٠٠٢
- جروج ستيفن وباج اين- السياسة في الاتحاد الأوروبى- لندن أوكسفورد ٢٠٠١
- مجموعة الحكماء (تأسست بموجب مبادرة من رئيس اللجنة الاوروبية) "الحوار بين الشعوب والثقافات في المنطقة الأورومتوسطية" التقرير الأورومتوسطى ٢ ديسمبر ٢٠٠٣ صفحة ٦٨.
- جونزما أرد ١٠ Tempus -عشرة أعوم من التعاون الجامعى
- بروكسل- اللجنة الأوروبية- الإدارة العامة للتعليم والثقافة ٢٠٠٢
- موسى نيكولا- الدليل لسياسات أوروبا- باريس- بيدون ٢٠٠١
- باتين كريس "ليس للنجوم أن تتحكم في اقدارنا...." خطبة ألقاها بمدينة نابولى في ٢ ديسمبر ٢٠٠٣- التقرير الأورومتوسطى صفحة ٧٠- ٣ ديسمبر
- برودى رومانو "أوروبا والبحر المتوسط: فلنأت إلى الأمر كحقيقة، محاضرة بجامعة لوفين الكاثوليكية- بلجيكا: خطاب/٠٢/٢٦٠٥٨٩ نوفمبر
- كيرمون- جان لوى- النظام السياسى للاتحاد الاوروبى- باريس - مونت كريستيين ٢٠٠٢

مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية: دراسة فى ادركات الرأى العام

د. نادية بدر الدين أبو غازي*

د. حامد عبد الماجد **

مقدمة:

تدور الدراسة حول رصد رؤية وإدراكات الرأي العام المصري لمستقبل المشاركة مع الدائرة المتوسطية، وتحليلها علي مستوي كل اتجاه من اتجاهاته الأساسية. والواقع إن المشاركة " المتوسطية " تعد قضية مثارة منذ فترة -ليست بالقصيرة- على أجندة النقاشات والحوارات الفكرية؛ على مستوى النخبة المثقفة والقوى السياسية من ناحية أولى، ، ومن ناحية ثانية واكبَ ذلك اهتمام ملحوظ على مستوى "الخطاب" و"الممارسة" السياسية الداخلية في قضايا محددة من قبل قطاعات من الرأى العام المصرى ومنظمات العمل الأهلي غير الحكومي ، ومن ناحية ثالثة برز هذا التوجه واحتل مكانة نامية على صعيد الممارسة السياسية الخارجية في حركة السياسة والدبلوماسية المصرية. ومن المتوقع تزايد الاهتمام بهذا بعد أن طرحت الإدارة الأمريكية مشروعها للإصلاح والمعروف بـ"الشرق الأوسط الكبير"؛ والذي سوف تناقشه القمة الأوربية في يونيه ٢٠٠٤، وقد أثار الجدل والعديد من النقاشات والاعتراضات والتأييدات علي المستويات الرسمية والشعبية لاعتبارات متباينة ، وأثار قضايا قديمة متجددة حول طبيعة وحدود العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا الاصلاح المختلفة .

مشكلة الدراسة الأساسية: تتمثل في تحليل اتجاهات الرأى العام الذى تعبرعنه مجموعة القوى السياسية الأساسية المصرية إزاء قضية المشاركة المتوسطية ، مركزين على أمرين **الأول:** الإدراك القيادى للنخبة الرسمية وغير الرسمية بصدد القضية موضع الدراسة عبر تحليل نماذج من خطابها السياسى، وإجراء عدد من المقابلات العلمية معها، **والثاني:**

* أستاذ مساعد- قسم العلوم السياسية- -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

** مدرس- قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

رصد وتحليل اتجاهات الرأي العام الأساسية داخل القوى الاجتماعية والسياسية المفترض تعبيرها عن هذه التصورات والإدراكات؛ من خلال عينة محددة ومقصودة.

ومسلمة الدراسة الأساسية "أن المشاركة تتم وفقاً لصيغة برشلونة التي تم التوصل اليها عام ١٩٩٥؛ وذلك في ظل التطورات الجارية عالمياً؛ خاصة بصدد الحرب على الإرهاب، وتأثيرات ذلك على تعاملات مصر المستقبلية ، وسوف يتم البدء بمعالجتها كقضية أساسية في إدراكات الرأي العام.

أما مستويات التحليل الأساسية فتدور حول رصد الرؤى وتحليلها على مستويين حول :المتوسطية كفكرة أو كانتماء ثقافي أو ارتباط سياسي.. إلخ، وقضايا العلاقات المتوسطية ومستقبلها فى الإدراك الرسمى، وإدراكات القوى السياسية المعبرة عن الاتجاهات الأساسية للرأى العام المصرى.

تنبع التساؤلات الأساسية للدراسة من توقع تزايد أهمية قضية المشاركة المتوسطية مستقبلياً لاعتبارات ثلاثة **الأول**: توجه مصر إلى المزيد من الانفتاح على الخارج في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية.. إلخ ، والثاني : ازدياد الضغوط للاستجابة لمتطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير ولو في حدود معينة؛ وذلك من قبل الإدارة الأمريكية، خاصة إذا نجحت في إقناع قوي أوروبية معينة بجوانب مهمة من مشروعها . والثالث : انخراط مصر فى عملية إعادة هيكلة واقعها السياسي والاقتصادي؛ لكي يستجيب علي نحو إيجابي للضغوط من مختلف الأطراف الخارجية.

والتساؤل الأساسي للدراسة هو: إلي أي مدي تمثل " المشاركة المتوسطية " مشروعاً مقبولاً من الأطراف السياسية المصرية المختلفة؛ بحيث يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون أن تُدَرك علي نحو يمثل إخلالاً بالثوابت الوطنية أو الحضارية، وإلي أي مدي يمكن أن تكون بديلاً عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو إطاراً مكملاً له في هذا الصدد ؟؟ وينبع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها :

الأول : ما هى مكونات وعناصر الإدراك الرسمى للمشاركة المصرية المتوسطية ؟ وإلى أى مدى يتفق هذا الإدراك أو يختلف مع إدراكات القوى السياسية المصرية الفاعلة بصدد هذه القضية ؟

والثاني- إلى أى مدى تصدق الرؤى والإدراكات الشائعة حول المتوسطية لدى بعض اتجاهات الرأى العام المصري؛ بوصفها "وسيلة لكي تتخلص أوروبا من مشاكل العرب والمسلمين على أراضيها" أو "صورة من صور التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على المنطقة العربية" أو 'طريقة أوروبية للتقرب من إسرائيل ومحاولة دمجها في المنطقة العربية" ؟

والثالث – كيفية إدراك القوي السياسية المصرية الفاعلة (التيار الإسلامي، والقوي الليبرالية، والقوي اليسارية والقومية) لقضية المشاركة المتوسطية ؟ وماهى الملامح الأساسية لرؤيتها لأجندة القضية ؟ ومامدي تفاعلها مع القضية مقارنة بقضية الشرق الأوسط الكبير ؟ وإلي أي مدي تتفق أو تختلف مع الرؤية الرسمية بهذا الصدد ؟

والرابع – كيفية إدراك التيار الأساسى في الرأي العام المصري الذي يمثل هذه القوي وغيرها من الوسط السياسي المصري للقضية، والملامح الأساسية لهذا الإدراك، ومامدى نصيبه من الواقعية السياسية ؟؟

أما منهجية الدراسة : فالدراسة استطلاعية تعتمد العمل الميداني بالأساس، عبر استمارة استطلاع للرأي العام حول القضية، والعينة "قصدية" أو عمدية مستهدفة، تتوافر فيها الشروط العلمية لذلك الأمر، اضافة لدليل مقابلة النخبة السياسية؛ سواء الرسمية أو غير الرسمية والحزبية. ثم قمنا بتحليل نتائج الاستمارة ودليل المقابلة وربطها بالإطار النظري؛ وذلك لتفسير ماتم التوصل إليه.

أما تقسيم الدراسة؛ فيتناول المبحث الأول رؤية النخبة السياسية الرسمية للمشاركة ، بينما المبحث الثاني عن اتجاهات قوي التيار الإسلامي ازاء القضية، وفي المبحث الثالث نحلل اتجاهات القوي الليبرالية لقضية المشاركة؛ وفي المبحث الرابع نحلل اتجاهات القوي

اليسارية والقومية لقضية " المشاركة ، وتدور خاتمة الدراسة حول التيار الرئيسي للرأي العام المصري والمشاركة المتوسطية .

المبحث الأول

رؤية النخبة السياسية الرسمية لقضية المشاركة المتوسطية

كانت وثيقة برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) إطاراً انطلقت منه المشاركة المتوسطية ببعديها الثنائي والمتعدد الأطراف، محددة أهدافاً ثلاثة : السياسي والأمني (إرساء فضاء مشترك يتمتع بالأمن والاستقرار)، والاقتصادي والمالي (بناء منطقة ازدهار مشترك)، والاجتماعي والثقافي (اعتبار الرصيد الحضارى المميز للفضاء المتوسطى)، ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ – وإعلان الإدارة الأمريكية لاستراتيجية الحرب على الارهاب- وماتلاها من حروب فى أفغانستان ، واحتلال للعراق ، وتصاعد للممارسات القمعية الصهيونية ضد المقاومة فى فلسطين المحتلة .. إلخ؛ لتدفع إلى الواجهة كل ما يتعلق بالأمن والحرب على "الإرهاب"، الذى تم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود لمقاومته فى اطار " مدونة سلوك "تم الشروع فى دراسة محتواها" مع العلم بأن منتدى ٥ +٥ (اليونان ٢٠٠٢) صادق على مدونة سلوك مماثلة ، كما اتفق على انتهاج تمشٍ تدريجى نحو إقرار وثيقة سياسية فى شكل "ميثاق للسلام والاستقرار"، على أساس مفاهيم مشتركة للأمن ومقتضياته بالمنطقة، وتكثيف المساعى لإيجاد تسوية متوازنة للقضية الفلسطينية، ولإنجاح مسار برشلونه بصفة عامة، كما برزت أيضاً الجوانب الحضارية والثقافية فى إطار دعاوى الحوار والصدام الحضارى ..... إلخ؛ الأمر الذى دفعنا إلى التركيز على هذين الجانبين من المشاركة، واعتبارهما مجالى التحليل "السياسى والثقافى" فى الدراسة، إذ إنه مما أفرزته تداعيات الأحداث أنه تم التركيز على القضايا السياسية والتى غلبت عليها الأبعاد الأمنية والعسكرية المتعلقة بمحاربة الإرهاب، والقضايا الثقافية والتى غلب عليها قضية الحوار والصدام الحضارى).

ولكن ما هو المحتوى السياسي والثقافي المتضمن في وثيقة برشلونة؛ والذي يُعد أساساً يمكن الاستناد إليه في رسم صورة الوضع الحالي لعلاقة مصر بالدائرة المتوسطية؛ والذي يمكن له أن يستمر -وفقاً لإدراكات النخبة الرسمية- في خطوطه العامة في الفترة القادمة، أو يتعرض للتغيير وفقاً لإدراكات القوي السياسية والشعبية المكونة لاتجاهات الرأي

العام المصري ؟؟ وكان "مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الـــ (EMP) والذي يُعرف أيضًا بصيغة (١٥ + ١٢) قد أقرته الدول السبع والعشرون المشاركة في المؤتمر في بيانها الختامي. وسوف نحلل وثيقته الأساسية الصادرة عن مؤتمر برشلونة وفقاً لثلاثة مستويات[١]: توصيف الوثيقة ، وتحليل مقدمة الوثيقة وديباجتها ، وتحليل مضمون الوثيقة ومكوناتها؛ بالتحديد الأبعاد السياسية والثقافية.

أولاً : ماهية مشروع المشاركة المتوسطية : - دون دخول في تفاصيل نظرية؛ فإن توصيف وتحليل وثيقة برشلونة يمكن أن يمدنا بتحديد لطبيعتها وماهيتها إذ إنه من تحليل مقدمة الوثيقة نجد أنها تركزعلى سبعة مسائل **الأولي**[٢]: التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية أبعادًا جديدة ترتكن على التعاون الشامل على قاعدة علاقات الجوار التاريخية.

والثانية : إدراك الأطراف المشاركة أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلاً شاملاً على جانبي البحر المتوسط.

والثالثة : يعتبر الإطار التعاوني المتعدد الأطراف مكملاً لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها.

والرابعة: التأكيد على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين تلك الدول، مرتكن على روح المشاركة، مع احترام قيم كل المشاركين.

والخامسة: لا تهدف هذه المبادرة الأوروبية / المتوسطية إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، ولكن سوف تساهم في تدعيمها.

والسادسة: التأكيد على أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون؛ إنما هو تأمين السلام، والاستقرار، وإرساء الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها أموراً رئيسية للمشاركة.

والسابعة: تشمل المشاركة الأوروبية/المتوسطية جميع المجالات بين المشاركين، عبر حوار سياسي منتظم، وتعطى قيمة أكبر للأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والإنسانية ... إلخ.

واذا ما خرجنا عن الإطار العام للحديث، وتحدثنا تحديداً عن الأبعاد الثقافية والسياسية للمشاركة المتوسطية؛ فإن مضمون الأبعاد السياسية للمشاركة يمكن تحديده في التأكيد على أن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يشكل مكسبًا مشتركًا تتعهد تلك الدول على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل الموجودة بحوزتهم، عبر إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم، يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، والعمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك الواجبات الأخرى الناتجة تحديدًا عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى، وفى هذا الإطار تم التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة تتمثل في البنود العشرة التالية :

الأول- بناء دولة القانون والاختيار الديمقراطي، وتنمية الأنظمة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقضائية.

والثاني- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالذات الممارسة الفعلية المشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية الرأي والتجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديًا وجماعيًا – مع أعضاء آخرين – في نفس المجموعة –بدون أي تمييز بسبب العنصر، والجنسية واللغة، والدين، والجنس.

والثالث- تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية، عبر كل المسالك والأدوات المعروفة.

والرابع- فرض احترام التعددية والتنوع في مجتمعات هذه الدول، وتشجيع قيم التسامح بين مختلف مكوناتها، والمكافحة ضد كل مظاهر التعصب، وبخاصة العنصرية وكره الأجانب، واحترام المساواة والحقوق المتعلقة بها بما تتضمنه من واجبات يتضمنها القانون الدولي، ويتعين إجراؤها بحسن نية، ويشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

والخامس- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، والتأكيد على حقها في تقرير مصيرها، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والسادس- الامتناع –طبقًا لقواعد القانون الدولي– عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشئون الداخلية، واحترام سيادة ووحدة أراضي الشركاء، والالتزام التام بأحكام القانون الدولي في هذا الخصوص.

والسابع- تسوية الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة كل المشاركين لتجنب التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة، والتأكيد على الحق التام –من جديد– في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة طبقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والثامن- العمل سوياً ضد انتشار كافة أنواع الجريمة المنظمة، وكذلك ضد انتشار المخدرات بكافة أنواعها.

والتاسع- العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف؛ من خلال: الحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، والبيولوجية، وإقامة المناطق الخالية منها، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشاملة.. إلخ، وتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع.. إلخ.

والعاشر- دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بين الشركاء؛ من أجل تدعيم "منطقة سلام واستقرار في البحر المتوسط، بما في ذلك إمكانية وضع ميثاق أوروبي متوسطي لهذا الغرض[٣].

أما الأبعاد الثقافية فانه يمكن تحديد مضمونها في خمسة متغيرات هي:

الأول : التأكيد على الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان؛ باعتبارهما شرطين ضروريين للتقارب بين الشعوب، والتأكيد في هذا الصدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام كمصدر للإثراء المشترك بين الأطراف.

والثاني : ضرورة تنمية الموارد الإنسانية، والتأهيل –خاصة للشبيبة– في مجالات الثقافة، من خلال تشجيع التبادل الثقافي، ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية، والأخذ بالتدابير التي من شأنها تسهيل اللقاءات الإنسانية، وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.

والثالث : التأكيد على الدور الرئيسي للمجتمع المدني في عملية تنمية جوانب المشاركة؛ ومن ثم التشجيع على اللقاءات بين مفعلي التنمية في إطار القوانين الوطنية (المسئولين عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، والجامعات، ....إلخ).

والرابع : معالجة قضية الهجرة – مع الإقرار بالدور المهم الذي تلعبه– وتكثيف التعاون من أجل تخفيف وطأتها، مع الالتزام باحترام مجمل حقوق المهاجرين المقيمين بشكل شرعي على أراضيهم، أما الذين هم في وضعية غير قانونية؛ فمن خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية يجب اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادتهم بطرق مختلفة تناسب كل حالة.

والخامس : مكافحة الإرهاب ومحاربته بشكل فعال.. المخدرات.. والإجرام الدولي والفساد.. مظاهر العنصرية، والتعصب، واضطهاد الأجانب.. ويتم تبادل المعلومات حول ذلك في لقاءات مسئولين بشكل دوري لمناقشة الإجراءات العملية الواجب اتباعها (٤).

الدلالات الكيفية لتحليل مضمون " وثيقة المشاركة المتوسطية "

يمكن الخروج بالدلالات الكيفية لتحليل مضمون وثيقة المشاركة المتوسطية في المتغيرات السبعة التالية:

الأول : وجود قدر من عدم التوازن فيما يتعلق بالتفصيل في بعض الموضوعات، والاقتصار والاختصار فى أخرى، وكذلك في الالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف فمثلاً موضوعات حقوق الإنسان، والسلاح النووى والكيماوى ... إلخ؛ تقع على دول جنوب البحر المتوسط، دون وجود موضوعات مقابلة بنفس الوزن والأهمية على الأطراف الأوربية.

والثاني : ظهور التأكيد على ألا تكون المشاركة الأوروبية المتوسطية على حساب علاقة أي طرف من أطرافها بالدول والتجمعات الأخرى، والتزاماتها تجاهها.

والثالث : المسكوت عنه فى مضمون الوثيقة هو مسألة الدور الأوروبي في عملية التسوية، وضرورة تطويره ودفعه؛ وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه صراحة.

والرابع : تباين الادراكات والرؤى للأولويات والقضايا؛ فمثلاً الدول الأوروبية تضع في المرتبة الأولى من الأهمية موضوعات من قبيل : "امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل وغيرها من أنواع الأسلحة الكيماوية وحتى التقليدية، كذلك الصراعات العربية/العربية وتأثيراتها، وعدم الاستقرار الداخلي في النظم العربية"، بينما تضع دول جنوب البحر المتوسط العربية – ومنها مصر بالطبع – قضايا أخرى تحتل الأولوية في رؤيتها من حيث الأهمية؛ مثل: احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وعملية السلام والتسوية في المنطقة، وتوجهات الناتو الجديدة، وإعادة تحديده لدوره ولمصادر التهديد؛ على سبيل المثال تحديد مهام القوات الأطلسية في المتوسط وهياكلها (قوات تدخل سريع وأسطول حربي دائم في المتوسط)؛ فهناك إذن تباين في إدراكات الطرفين لأولويات القضايا المختلفة.

والخامس : يبدو أن وثيقة برشلونة تعبر بشكل واضح عن الأجندة الأوروبية؛ إذ حازت القضايا الداخلية لدول جنوب البحر المتوسط ومشاكله الأولوية، بينما تراجعت الموضوعات التي تمثل الأولوية من وجهة نظر هذه الدول العربية (قضية التسوية السياسية في المنطقة مثال واضح؛ حيث تم إغفال الحديث عن الدور الأوروبي تجاهها، كما أنه عند الحديث عن إجراءات بناء الثقة والحد من التسلح لم تحدد الوثيقة إسرائيل صراحة كدولة نووية، وبالتالي لم تعترض تأسيسًا على ذلك الأمر؛ مما يمثل خللاً في موازين القوى ينبغي الاعتراف بخطورته، وهكذا تكون إجراءات بناء الثقة هذه أيضًا موضع خلاف.

والسادس : ثمة تخوف مشروع بصدد قيام وثيقة برشلونة بتزكية – إنْ لم يكن فرض – المفهوم الغربي الأوروبي في موضوعات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية، والمجتمع المدني على بلدان جنوب البحر المتوسط، دون مراعاة للاعتبارات المتعلقة بخصوصية تلك المجتمعات، وثقافاتها القومية.

والسابع : لا يمكن أن نستخلص من هذه الوثيقة مفهومًا محددًا للمتوسطية؛ إذ هي تذكر بالأساس أجندة تحتوي على عدة موضوعات تدور حول المجالين السياسي والثقافي –موضع اهتمامنا في هذه الورقة– يمكن عبر تحليلها تحديد إدراكات الأطراف التي أصدرت الوثيقة لمحتوى هذين المجالين بالأساس، وسنعود إليها فيما بعد عند تحديد جوانب مفهوم المتوسطية وأبعاده.

والخلاصة هى أنه أياً كانت الملاحظات حول الوثيقة على المستوى النظرى؛ فإن الأكثر أهمية من وجهة نظر الدراسة هو تحليل رؤي وإدراكات الرأى العام المصري وقواه الأساسية حول المستقبل بصدد هذه القضية (المشاركة).

ثانياً : رؤية النخبة الرسمية المصرية السياسية والمثقفة للمشاركة :

يمكن تحديد المعالم الأساسية لهذا الإدراك عبر استقراء تصريحات النخبة السياسية والثقافية المركزية، وتحليل خطاباتهم، ومن خلال استطلاع آراء، ومقابلة بعض العناصر المهمة في هذه النخبة، إضافة إلى تحليل الكتابات الأساسية التي تعبر عن هذا الإدراك للمتوسطية ، وهكذا يمكن القول إن التوصل إلى تحديد إجمالي للإدراك الرسمي (أي إدراك النخبة السياسية والمثقفة) للمتوسطية بمستوياتها الثلاثة : مفهوم المتوسطية ، والمتوسطية كتوجه ورؤية وانتماء ثقافي، والمتوسطية كارتباط سياسي واقتصادي ، يتمثل في تحديد الإدراك القيادي، وعينة من النخبة السياسية. والرأي العام علي النحو التالي:

١- الإدراك القيادى للعلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية : يمكن إيجاز إدراك المتوسطية [٥] على مستوى المفهوم فى كونها تمثل مجالاً جغرافيًا وسياسيًا لمجموعة من الدول؛ أي منطقة تفاعل حضاري بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط؛ إذ إنه "عبر عصور التاريخ الممتد ظل الشرق الأوسط ، وحوض البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه مهدًا لأعرق الحضارات، ومصدرًا لإشعاع سياسي، واقتصادي، وثقافي تجاوز حدود المنطقتين، وامتد ليضيء كل جوانب المعمورة" [٦]. ويلاحظ على الخطاب السياسى والثقافى أنه يضع على نفس المستوى الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط؛ فإذن على المستوى

الإدراكى القيادى فإن المتوسطية مفهوم متعدد الأبعاد؛ الجغرافية، والسياسية الاستراتيجية، والثقافية الحضارية، والاقتصادية المصلحية.. إلخ.

أما *المتوسطية* كتوجه ثقافي فإن الإدراك القيادى يستمر في رؤيته للمتوسطية باعتبارها تجسيدًا للحوار المستمر بين الثقافات والحضارات التي تزخر بها منطقتنا، والذي يكتسب أهمية كبيرة في مرحلة السلام، والذي لابد أن يكون مبنيًا على أسس من التفاهم، والثقة، والتسامح؛ وهي أهداف تسعى مصر لتحقيقها انطلاقًا من موقعها الجغرافي، وحضارتها العريقة بأبعادها العربية والإسلامية والمتوسطية، ومن مسئوليتها وإدراكها لدورها التاريخي" [٧]. وفي الإدراك القيادي توضع المتوسطية في إطار أوسع، وتمثل العلاقة معها تحديًا معينًا يتعين الاستجابة له؛ فالتحدي الذي يواجه أمتنا الإسلامية هو علاقة المسلمين بالعالم كله.. ولقد أصبح الأمر لدى البعض محاولة لإقصاء المسلمين عن أن يكونوا شركاء في مسيرة إنسانية واحدة تجمع الشعوب كلها لبناء نظام عالمي جديد يستند إلى منظومة قيمية واحدة تلتقي عند معالمها الكبرى وتسهم في بلورتها جميع الثقافات" [٨]. وفي هذا الإدراك تأكيد على العلاقات والعمق التاريخي، "والاتحاد الأوروبي يتخذ موقفًا حكيمًا يتفق مع العلاقات التاريخية والتداخل الجغرافي بين القارة الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط" [٩].

أما *المتوسطية باعتبارها توجهاً ومجالاً للتفاعلات السياسية الخارجية؛* فإن الإدراك القيادى تتلخص رؤيته فى (إقامة علاقة استراتيجية جديدة للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، والتطلع لوضع الأسس المستقبلية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر المتوسط [١٠]، عبر "التواصل مع الغير –وهو الأساس– فالإمساك بناصية المستقبل يعني أن تخرج مصر من نطاق الدول المحدودة الدخل لتصبح دولة متقدمة.. ويعني أيضًا أن نكون جزءًا من مسيرة العالم الديمقراطي الذى تعلو فيه حقوق الإنسان، وتقترن فيه الحرية بالمسئولية، ويصبح الصالح الوطني موضع الاحترام والالتزام التطوعي من كل أفراد المجتمع.. ويعني أن نكون شركاء فاعلين في تقدم عصرنا؛ لا مجرد مستهلكين لإنجازات العصر وعلومه؛ بما يضمن الحفاظ على ريادة مصر ومكانتها" [١١]. وفى هذا الصدد فإن الإدراك القيادى مازال يرى أن "هناك من المؤشرات ما يفيد أن الاتحاد الأوروبي عازم على

الاستمرار في لعب دورنشط لدفع عجلة السلام إلى الأمام، وإنقاذ عملية السلام من الخطر الذي يتهددها.." (١٢)

٢- إدراك عينة الاستطلاع من النخبة الرسمية :

لا يختلف إدراك بقية أقسام النخبة السياسية الحاكمة والمثقفة الرسمية عما عكسته إدراكات القيادة السياسية؛ إذ تؤكد مؤشرات استطلاع الرأي والمقابلات التي أُجريت على الأمور التالية :

- أجمعت عينة الاستطلاع من النخبة الرسمية على أنه كانت هناك تاريخياً علاقات سياسية بين الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه. وفي توصيف هذه العلاقات أجابت نسبة ٣٥% بأنها "تنافسية بصفة عامة"، وأجابت نسبة ٤٥% بأنها "تنافسية أحياناً، وتعاونية أحياناً أخرى"، في حين أجابت نسبة ١٥% بأنها كانت "تعاونية بصفة عامة"، في حين لم يجب سوى ٥% بأنها كانت "صراعية بصفة عامة".

- أما بصدد توصيف طبيعة العلاقات المتوسطية حالياً في النواحي السياسية؛ فقد أكدت النسبة الغالبة (٦٠%) على أن هذه العلاقات "تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال"، في حين أجاب ٣٠% بأنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى"، وأحجم ١٠% عن توصيف طبيعة هذه العلاقات.

- أما في النواحي الثقافية فقد حدث نوع من التبدل في التوصيف؛ إذ ارتفعت نسبة من يصفونها بأنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى"؛ لتصل إلى نسبة ٥٥% من حجم العينة، أما الذين يصفونها بأنها "تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال فقد وصلت نسبتهم إلى ٣٥%، في حين وصفها ٥% بأنها كانت "صدامية في أغلب الأحوال"، ولم تحدد بقية النسبة (٥% من العنية) موقفها. وقد أجابت النسبة الغالبة (٨٤%) بأن مصر تربطها في الوقت الحالي روابط قوية سياسية وثقافية بالدائرة المتوسطية، واحتلت الدائرة المتوسطية الترتيب الثاني بعد الدائرة العربية في رؤية النخبة، متقدمة بذلك على الدائرة الإسلامية والإفريقية (١٣). وهكذا يمكن القول إن هناك إدراكًا بأن العلاقة

المصرية بالدائرة المتوسطية لها عمقها التاريخي، وأنها شهدت درجات متقاربة من التعاونية والتنافسية؛ الأمر الذي يمتد حتى الوقت الحالي، والذي ترى فيه النخبة أن هذه العلاقات هي في غالبها من الناحية السياسية "تعاونية تكاملية"، وربما يعكس ذلك من وجهة نظرنا الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية المصرية لتحقيقها في علاقتها بالدائرة المتوسطية.

- أما بالنسبة للنواحي الثقافية؛ فهي تعكس تفهمًا من هذه النخبة لطبيعة هذا المجال؛ ولذلك فإن النسبة الغالبة رأت أنها "تنافسية في بعض الأحيان وتعاونية في أحيان أخرى".

- أما عن ترتيب موقع هذه الدائرة في دوائر تحرك السياسة الخارجية؛ فقد جاء ليترجم صعود هذه الدائرة في حركة مصر الخارجية.

وبصدد تحليل وتفسير العوامل التي تساعد على تحقيق الانتماء والتقارب بين مصر والدائرة المتوسطية فقد جاء في المرتبة الأولى العوامل الاقتصادية، وفي المرتبة الثانية العوامل السياسية، وفي المرتبة الثالثة العوامل الأمنية، واحتلت العوامل التكنولوجية المرتبة الرابعة، وغاب عن الترتيب العوامل الثقافية، رغم أن الخطاب السياسي الرسمي يؤكد عليها -كماأسلفنا الحديث- أما العوامل التي قد تؤدي إلى التباعد أو التصارع بين السياسة المصرية والدائرة المتوسطية؛ فقد احتلت المرتبة الأولى العوامل الأمنية، وفي المرتبة الثانية كانت العوامل السياسية، وفي المرتبة الثالثة كانت العوامل الثقافية. والملاحظ من التحليل الكيفي أن هناك تداخلاً في إجابات النخبة بصدد تحديد ما هو سياسي، وأمني، وثقافي، واقتصادي حين طلب منهم تحديد ماهية كل عامل من العوامل سالفة الذكر (١٤).

وحين طُلب من المبحوثين تحديد *أبرز القوى المتوسطية* التي ينبغي أن تكون موضعا للتفاعل والتعامل بدرجة أكبر؛ فإن فرنسا حظيت بالمرتبة الأولى (١٥)، تلتها ألمانيا. ويعكس ذلك تطابقًا مع الإدراك القيادي الرسمي الذي ينظر إلى فرنسا - في إطار المتوسطية - نظرة خاصة: "إن ما يربط بين مصر وفرنسا من روابط عميقة وعلاقات وطيدة يتجسد أمام أنظارنا في المسلة المصرية التاريخية التي أهداها محمد علي باشا إلى ملك فرنسا عام ١٨٣٠، والتي أقمتموها في أجمل بقعة في قلب باريس بميدان الكونكورد؛ كرمز دائم، وشامخ

للصداقة بين البلدين والشعبين"[١٦]. ويستمر هذا الإدراك مؤكداً على ذات المضامين التي توصل إليها الاستطلاع: "كانت باريس هي مقصد العديد من شبابنا في القرن التاسع عشر وفي القرن الحالي؛ طلاب العلم الذين وجدوا فيها وفي مؤسساتها العلمية الراقية جسراً عريقًا للتواصل الحضاري والثقافي بين أوروبا والوطن العربي والعالم الإسلامي.. ويهمنا جميعًا أن يزداد التعاون بيننا في شتى المجالات التي تركز إليها كل من باريس والقاهرة مدينة الألف عام.."(١٧). *ولعل النخبة المصرية السياسية والمثقفة ما زالت ترى في فرنسا أنها مهد الفكرة الديجولية بكل توازنها ورؤيتها الحضارية للآخر، وبالذات في إطار الدائرة المتوسطية* [١٨]. وفي المقابل كانت هناك نسبة مهمة من النخبة السياسية والمثقفة حوالي (٥٥%) اعترضت على دعم مصر لعلاقتها مع دولة معينة تقع في إطار الدائرة المتوسطية، وحددت هذه الدولة بأنها "إسرائيل"؛ ولعل هذا يرجع من وجهة نظرنا إلي إدراك أو تخوف من أن يكون الهدف من الحديث عن المتوسطية هو محاولة إدماج إسرائيل فى نسيج المنطقة، إضافة إلى التعثر الواضح في مسيرة عملية التسوية السياسية في المنطقة في الوقت الحالي.

وإذا كانت هذه الملامح الأساسية العامة للإدراك الرسمى للمتوسطية فإن المجال الأساسي لتحديدها واختبارها هى القضايا المحورية للمتوسطية كما سنتناولها فى النقاط التالية.

٣ – الرؤية الرسمية المصرية للقضايا الأساسية في المشاركة المتوسطية :

أولاً- *تم التركيز في الجانب السياسي على قضيتين أساسيتين* :

القضية الأولى : التسوية السلمية في المنطقة والدور الأوروبي: ينبع الموقف الرسمي المصري من رؤيته للقضية باعتبار: "السلام كل متكامل وأساسه صيغة الأرض مقابل السلام". وإذا كان إعلان برشلونة قد صدر خلوًا من نصوص صريحة فيما يتعلق بالقضية، واكتفى بعبارات عامة حول الفصل في المنازعات بالطرق السلمية" واحترام الحقوق المتساوية للشعوب؛ فإن الموقف المصري كان هو أنه لابد من إدراج تلك النصوص قبل التقدم إلى مفردات التعاون التفصيلي في شأن التعاون السياسي والأمني بين الدول الشريكة[١٩]. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك الأمر؛ بحيث يعتبر السير في التسوية السياسية بمثابة شرط سابق على تحقيق المشاركة السياسية والأمنية في البحر المتوسط. وتهدف الدبلوماسية المصرية من وراء

ذلك إلى تفعيل الدور الأوروبي في عملية التسوية السياسية، واعتبار الفرصة متاحة أمام أوروبا – وليس فرنسا فقط – لكي تلعب دورًا وفقًا لمرجعية مدريد. الخلاصة إن "هناك علاقة من التأثير المتبادل بين عملية السلام من ناحية، وبناء المشاركة السياسية والأمنية الأوروبية/المتوسطية من ناحية أخرى؛ ولذلك يجب على أوروبا بذل مزيد من الجهود وممارسة دور فعال في عملية السلام" [٢٠].

القضية الثانية : ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: رغم الطابع أو التوظيف السياسى لهذه القضية فإن موضع معالجتها هو الجوانب الأمنية والاستراتيجية في العلاقة بالأساس، وليس هذا الموضع.

في الجانب الثقافي فقد تم تركيز على قضيتين أساسيتين هما :

أ – حوار الحضارات وصدامها: تقوم الرؤية الرسمية للقضية على أساس رؤية كلا الطرفين للآخر، كما تبدو في منتوجات الأدب والفن والشروح الدينية، والمواقف السياسية، وبرامج الإعلام، ومواد الدعاية، ومقررات التعليم.. إلخ. ولا يقتصر الأمر على ذلك، ولكن يشمل العودة إلى دراسة الصورة الموروثة والمتناقلة عبر الاجيال والأزمان. ولا ينبغي استخدام حوار الحضارات والثقافات كمدخل أو محاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأي من أطرافه، ولا لعولمة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع أنساق ومعايير الآخرين. ويركز المفهوم المصري لحوار الحضارات على مفهوم : "التسامح الثقافي"، و"النسبية الثقافية" .. وبالتالي فإن الإدماج الثقافي ليس هو الهدف المنشود والمطلوب. وفي هذا الإطار تسعى السياسة المصرية من خلال قنوات الحوار الحضاري والثقافي إلى تحسين تصور الغرب للإسلام والمسلمين. إذن أصبح يتم النظر إلى الإسلام باعتباره الخطر القادم بعد انهيار الشيوعية، وأضحت أوروبا تنظر إلى الحركات الإسلامية لدى العديد من الدول الإسلامية -خاصة جنوب المتوسط- باعتبارها تمثل تهديدًا ذا أبعاد متعددة..

ب – الإرهاب: تعد مسألة الربط بين الإسلام والجماعات الإسلامية وقضية الإرهاب سابقة على أحداث سبتمبر ٢٠٠١؛ ولذلك سعت السياسة المصرية – والعربية – في إطار المتوسطية إلى تصحيح هذه الصورة المغلوطة؛ فمثلاً دعا وزير الخارجية (عمرو موسى)

حينئذ في الجلسة الختامية للمشاركة (فاليتا-بمالطة ١٩٩٧م) إلى عقد مؤتمر ثقافي يحضره رسميون وساسة وأكاديميون لطرح التصورات وتبادل الآراء لتشجيع التواصل الفكري، مشيراً إلى أنه لا ينبغي أن ينظر الغربيون إلى ما تقوم به بعض الفئات التي تنتمي إلى العالم الإسلامي من أعمال لا يقرها الإسلام، وتتنافى مع طبيعته السمحة على أنها الإسلام؛ فيعمدون إلى إصدار أحكام جائرة وتعميمات ظالمة تسيء إلى مئات الملايين من العالم كله". وفي هذا السياق قام شيخ الأزهر بجولات في العواصم الأوربية، وعقد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مؤتمرات حول الإسلام و"الغرب" ، كما أن جامعة الدولة العربية عينت ممثلاً لها لشئون الحوار الحضارى. هذه النماذج تجسد تعبيرات رسمية عن الاهتمام المصري الرسمي بالبعد الثقافي في المشاركة مع الاتحاد الأوروبي (٢١)، وقد ازداد الاهتمام بهذا الجانب بعد أحداث سبتمبر وتوالي العمليات التي نسبت إلي تنظيم القاعدة علي مستوى العالم، والحرب الأمريكية المسماة بـ" الحرب علي الإرهاب " في أفغانستان والعراق؛ فقد أصبح ثمة تخوف من أن يتحول ما قال به صاحب صدام الحضارات إلي حقيقة واقعة

والخلاصة أن "المتوسطية" تعد بمثابة "خيار استراتيجي" للنخبة السياسية الحاكمة في مصر والفئات الاجتماعية المتحالفة معها إذا ما وضع موضع المقارنة من المشروع "الشرق أوسطي"، والواقع إنه يحمل من الفرص وإمكانيات النجاح ما لا يحملها الآخر؛ إذ إن اتساع هياكل الأمن، والتعاون الإقليمي الاقتصادي لكي تشمل حوض البحر المتوسط ككل؛ يضعف من المزايا النسبية التي تتمتع بها إسرائيل في ظل الصيغة الشرق / أوسطية؛ وذلك بشرط أن تنجح الدول العربية في المساومة على صعيد التعاون المتوسطي. *وما يمكن أن نتصوره مستقبلاً "للمتوسطية" هو تعميق هذا التوجه في السياسة المصرية؛ نظراً لما يتيحه ذلك من موارد. ولا يتوقع أن تأتي مخاطر تهدده من البيئة الداخلية؛ فالنخبة السياسية والقوى الاجتماعية التي تستند إليها هي من أكثر الفئات استفادة من هذا الوضع ومن أقواها مساندة له*(٢٢)*؛ وبهذا الصدد سيظل نهج اتخاذ القرارات مركزًا في "مؤسسة الرئاسة " والقيادة السياسية، والتنفيذ يكون عن طريق وزارة الخارجية والوزارات المعنية كل فيما يخص طبيعة عمله. وفي هذا الإطار من المتوقع أن تستمر مساندة ودعم تحالف فئات رجال الأعمال المساندين لمثل هذا التوجه المتوافق مع مصالحهم ونمطهم القيمي في الغالب، وثمة* درجة واضحة من الإمعان في أشكال معينة من التغريب الفكري أو الثقافي، ودرجة عالية من

الفساد؛ ، الأمر الذي قد يحرك بعض القوى الاجتماعية المعارضة، أو قطاعات معينة من الجماهير. ولكن يمكن السيطرة علي ذلك عبر الأدوات التي يحوزها جهاز الدولة ، وبالتالي يبقى الوضع القائم مستمراً في خطوطه الرئيسية العامة.

المبحث الثاني

التيار الإسلامي ومستقبل المشاركة المتوسطية سياسياً وثقافياً

يقوم التيار الإسلامي المصري – تعريفه وتحديده له موضع آخر – على أساس التجديد في نظام الحكم وشرعيته، والقيم التي يبثها في المجتمع، وتأكيد الهوية الإسلامية، والسعي لتقديم غايات وآليات تدور حول مفهوم التحديث وليس التغريب.. إلخ؛ هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن القوى المؤيدة لهذا التيار – في مصادر رؤيتها التأسيسية- ليس لديها رفض قاطع مسبق للتعامل مع هذه الدائرة، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إنها يمكن أن تدخل معها في علاقات تفاعلية محورها الاستفادة من تقدمها التقني والتنظيمي، كما أنها تعتقد أن لديها ما يمكن أن تقدمه هي وتفيد به دول الشمال. وبالتالي فإنه عندما طُرح – في استطلاع الرأي – السؤال عن مستقبل العلاقة مع هذه الدائرة في حالة الوصول إلى الحكم؛ فإن الإجابة لم تكن هى قطع هذه العلاقة بين الطرفين. أو تقليص هذه العلاقة إلى أدنى حد ممكن. **ولكن ما تفصح عنه هذه الصفحات بصدد رؤية القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار لقضية المشاركة المتوسطية كانت على مستويات ثلاثة :**

(أ) المستوى الأول : رؤية مفهوم "المتوسطية" وإدراكه : ثمة تصورات شائعة حول رؤية هذا التيار قادت إلى إدراك غير سليم لمواقفه من الدائرة المتوسطية "والتي يُطلق عليها في أدبياته "الحضارة الغربية"؛ مفادها أنه يعاديها أويقاطعها؛ ومن ثم هو في موضع تناقض وتصادم معها. إلا أن تحليل هذه التصورات والإدراكات يقود إلي القول بأن رؤية هذا التيار إزاء هذه الحضارة ليست الرفض القاطع والتقوقع، ولا القبول الكامل والتماهي ، وأيضًا ليس " الموقف التوفيقي بين الطرفين؛ وإنما موقف " الخصوصية " و"التميز انطلاقاً منها، وفي نفس الوقت تجديد الصلات الحضارية بها، والتفاعل معها؛ بما يؤدي إلى الأخذ منه بما يتناسب مع طبيعة المجتمع العربي الإسلامي.

والواقع إنه توجد تمايزات داخل هذا التيار بصدد رؤية المتوسطية وإدراكها ، لكن الجسد الأساسي والتيار العام داخله نستطيع أن نرصد ثلاثة مقومات لإدراكه : الأول :ضرورة التفاعل الحضاري مع الدول المتوسطية من منطلق الندية وعدم الشعور بالنقص أو الدونية ، والثاني : إن الموقع يُوجب التواصل والتفاعل، وضرورة اتباع نفس طريق التقدم العلمي والتقني الذي سلكته الحضارة الغربية ، والثالث – رفض اعتبار المتوسطية "منهج حياة" يحتذى –بمعنى أن نمط وأسلوب الحياة في الدول الأوروبية المتوسطية هو المثل الأعلى للتقدم والنهوض والرقي- والاعتقاد بأن الدول في جنوب المتوسط تمتلك مرجعية ثقافية ودينية متميزة ورسالة حضارية عالمية تنبثق من منظومة قيمية تحتاج إليها الدول في شمال المتوسط وليس العكس.

وقد عُرف دعاة هذا التيار تاريخيًا بأنصار "الجامعة الإسلامية" و"الرابطة الشرقية"؛ الذين يرفضون الوجه الاستعماري والاستغلالي لدول شمال البحر المتوسط، وإنْ كانوا – كما أسلفنا – يدعون إلي الاستفادة من تقدمه في مضمار التكنولوجيا. ومن أبرز رموز هذا الاتجاه حسن البنا (مؤسس حركة الإخوان المسلمين) الذى يرى: "إن حضارة الغرب الحديثة قامت معتمدة على العلم، والكشف، والاختراع، وهي عماد القوة والسلطان"(٢٣)، "وقد وصلت الشعوب الغربية من حيث العلم، والمعرفة، واستخدام قوى الطبيعة والرقي بالعقل الإنساني إلى درجة سامية، وقد عنيت بالتنظيم والترتيب، وتنسيق شئون الحياة تنسيقًا بديعًا يجب أن يؤخذ عنها كذلك؛ وهذه حقائق لا يكابر فيها إلا جاهل أو معاند" (٢٤). وينتقد البنا بعد ذلك نمط الحياة الغربية الخالي – حسب رؤيته – من القيم، والمشبع بالمصلحة المادية الأنانية والآنية الضيقة، وما قادت إليه هذه النظرة من استعلاء على الشعوب الأخرى، ومن عنصرية بغيضة، ومن نهب لثروات الشعوب واحتلال لأراضيها.

وقد عمق سيد قطب هذا التوجه بشدة بحيث أخذت الجوانب التي أشاد بها البنا تتوارى، وبدأت النظرة إلى الغرب والدائرة المتوسطية تصطبغ بنظرة أكثر رفضًا، وتمت عملية استرجاع المقولات الفقهية التقليدية الخاصة بتقسيم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب واستعادتها؛ ومن ثم بحث كيفية تأسيس العلاقة بينهما؛ أتكون على الحرب والقتال (الجهاد)، أم السلم والدعوة.. إلخ. كما تمت استعادة الخبرة التاريخية للصدامات المتوالية بين الغرب

والشرق، والتي كانت أبرز حلقاتها "الحروب الصليبية" بحملاتها المتعددة؛ ومن ثم تم تصوير الاستعمار الحديث – بكل ممارساته ضد الشعوب العربية والإسلامية- على أنه امتداد لنفس المنطق، وأنه –بتعبير قطب- يمثل "معركة الإسلام والرأسمالية"، و"معركتنا مع اليهود".

غير أن إدراك "المتوسطية" تعرض لدرجة من درجات التغير –ليعود إلى المنطق الذي ركز عليه حسن البنا مرة أخرى- فى الكتابات المعاصرة؛ في التمييز بين الغرب الاستعماري المهيمن الذي ينبغي معاداته، والغرب المتقدم علميًا وتكنولوجيا وإدارياً والذي ينبغي التواصل معه للاستفادة من منجزاته، وتقديم النموذج الحضاري القيمي الإسلامي له.

والخلاصة إن المتوسطية فى إدراك هذا التيار- رغم اعترافه بوجود دوائر للانتماء مثل المصرية ، والعربية ، والإسلامية – ليست دائرة انتماء ثقافية أو حضارية؛ إذ كان حسن البنا من الذين انتقدوا رؤية طه حسين عن مستقبل الثقافة في مصر حين ربطها بهذه الدائرة، وينظر البنا للمتوسطية باعتبارها جزءاً من الانتماء العالمي للإنسان المسلم ليس أكثر.

(ب) المستوى الثاني : المتوسطية كارتباط سياسي هي بين أمرين :

(الأمر الأول): الاستفادة من منجزات هذه الدائرة في مجال التكنولوجيا والعلوم التنظيمية والإدارية.. إلخ؛ الأمر الذي يوجب التواصل والتعامل والتفاعل، و**(الثاني)**: رفض الهيمنة السياسية للغرب ودول الشمال على مقدرات دول جنوب المتوسط العربية؛ وهنا تتداعى في كتابات هذا التيار ثلاث خبرات سلبية بالنسبة للمنطقة (الحروب الصليبية، والاستعمار الأوروبي، والاحتلال الصهيونى) تغلب في الوقت الحالي على رؤية هذا التيار " للمتوسطية " –وفق مؤشرات استطلاع الرأي- السلبية بشكل عام؛ فعند السؤال عن توصيف طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي كانت إجابة ٩٥% منهم أنها علاقات صراعية – بصفة عامة – في المرتبة الأولى، وأنها علاقات تنافسية – بصفة عامة – في المرتبة الثانية؛ الأمر الذى يشير إلى تأثير وفعالية "الذاكرة التاريخية" في إدراك هؤلاء للمتوسطية من زاويةجذور الصدام أثناء الحروب الصليبية.

غير أن الملفت للانتباه هي الإجابة على السؤال الخاص بتحديد طبيعة العلاقات السياسية حاليًا بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي -وكذلك العلاقات الثقافية- أنها جاءت بنسبة كبيرة (٨٥%) بأنها تعاونية تكاملية في المرتبة الأولى، وأنها بنسبة ١٥% تنافسية في أغلب الأحوال، ولم يذكر أحد كونها تصادمية صراعية. ولعل ذلك – من وجهة نظرنا – راجع لنظرة أصحاب هذا السيناريو الذاتية لطبيعة العلاقة بين الأنظمة الحاكمة في بلدانهم ودولهم -والتي يشتبكون معها بدرجة من الدرجات في قضايا ومشاكل خلافية- والبلدان الغربية شمال البحر المتوسط؛ والتي تصل لدى البعض منهم إلى القول بأن ثمة تنسيقاً بين الطرفين لمحاصرة هذا التيار.

وعند الإجابة عن ترتيب الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حسب أهميتها كانت الأغلبية (٧٩%) ترتبها على النحو التالي : الدائرة الإسلامية – الدائرة العربية – الدائرة الإفريقية – الدائرة المتوسطية، وبالتالي احتلت هذه الدائرة مكاناً متأخرًا في الترتيب؛ ولعل ذلك راجع للنظرة سالفة الذكر باعتبارها دائرة أصبحت تعادي هذا التيار، خاصة بعد سقوط المنظومة الشيوعية؛ حيث نقلت تصريحات رسمية لقيادات أوربية تعتبر الإسلام -كما يراه هذا التيار- هو الخطر الجديد؛ حيث أُطلق عليه فترة "التهديد الأخضر" ، ثم " الأصولية الإسلامية " ليتطور بعد أحداث سبتمبر ليصبح " الإرهاب الإسلامى " هو التهديد والخطر العالمى الذى يتم مواجهته ومحاصرته عالمياً حسب ما هو مشاهد .

جـ – المستوى الثالث : الموقف من المشاركة الأورو- متوسطية:

نميز بين الموقف من الفكرة بشكل عام، ثم الموقف من القضايا الأساسية التي يثيرها مضمونها كما يلي :

أولاً- الموقف من المشروع إجمالاً: رغم عدم وضوح موقف هذا التيار من مسألة المشاركة المصرية الأوروبية -نتيجة عدم وجود معلومات كافية وتفصيلية حوله لديهم [٢٥]- إلا أن هناك أغلبية بينهم (٧٥%) تؤكد على أن مصر ترتبطها حاليًا بالدول المتوسطية روابط قوية سياسية وثقافية بشكل عام. وفي رأي هذه الأغلبية إن هناك عوامل تساعد على تحقيق التقارب بين مصر والدائرة المتوسطية؛ وهي بالأساس من وجهة نظرها عوامل سياسية

وأمنية، وعوامل تكنولوجية، وعوامل اقتصادية (بالترتيب)، كما أن هناك عوامل تساعد أو تؤدي إلى التصارع والتباعد بين السياسة المصرية، والدائرة المتوسطية؛ وهي بالأساس من وجهة نظرها عوامل ثقافية، وعوامل دينية، وعوامل عسكرية ، وعوامل سياسية واستراتيجية (بالترتيب).

وهناك تأكيد متكرر بدرجة واضحة (٩٨% من عينة المقابلة والاستطلاع) على عدم الموافقة على أن تكون إسرائيل إحدى الدول المتوسطية التي يتم توثيق العلاقات معها عبر الاتفاقيات الأورومتوسطية، وأرجع البعض ذلك إلى كونه من ضمن الأهداف التي تسعى إليها دول شمال البحر الأبيض المتوسط؛ وهو إيجاد القبول وإعادة دمج إسرائيل في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط، وإضفاء نوع من الشرعية على وجودها المرفوض.

وبالنسبة لوجود قوى أوروبية متوسطية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً مع السياسة المصرية هناك تمييز بين الدول داخل مواقف هذا التيار؛ فهم يرون أن إنجلترا – في الوقت الراهن – تابعة في سياستها الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يخفون مرارتهم من ميراثها الاستعماري في مصر.. وبالتالي يرون أن هذه "الدولة العجوز" لا يمكن أن تتفاعل على نحو إيجابي مع مصر[٢٦]، أما القوتين اللتين يمكن أن تتفاعلا بشكل إيجابي في العلاقات مع مصر؛ فهما: فرنسا – وألمانيا؛ وذلك لأن لهم مصالح مباشرة مع العرب، إضافة إلى وجود نوع من الاستقلالية في سياستهما الخارجية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية -على النحو الذي يذكره بعض ممثلي هذا التيار- وإنْ كانوا لا يخفون عدم رضاهم عن بعض المواقف الخاصة بالسياسة الفرنسية مؤخراً -كما صرح المرشد- بصدد مسألة الحجاب والمسلمين في فرنسا، الموقف من الأوضاع في الجزائر، ومساندة حكم العسكر ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ [٢٧].

وهناك رؤية لدي أفراد التيار مفادها أن العلاقات مع الدائرة المتوسطية تعبر حالياً عن أمرين : الأول: عودة أوروبا (شمال البحر الأبيض المتوسط) إلي ماضيها الاستعماري؛ إذ ما زالت تنظر إلى البلاد العربية كمناطق نفوذ لها؛ ومن ثم تسعى إلى إعادة رسم خريطة جديدة لنفوذها في هذه البلاد بالتعاون مع الفئات الحاكمة التي يُنظر إليها على أنها "نخب

متغربة" والثاني: سعي السياسة الخارجية لدول شمال البحر المتوسط إزاء دول المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط لتحقيق عدة أهداف؛ أولها– هو منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة أو على الأقل إعادة توزيع الأدوار معه، وثانيها– إعادة دمج إسرائيل في المنطقة، وإضفاء المزيد من الشرعية على وجودها، وإعطائها المزيد من الفعالية، وثالثها– تشجيع منطق الأقليات في المنطقة العربية، عن طريق تبني دعوات ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله التفتيت والتجزئة؛ مثل حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، ومن المتصور – من جانب آخر – وفق المتوسطية أن يتم تسهيل إلحاق دول المغرب العربي بأوروبا (وبالذات فرنسا)، وبالتالي يتم فصله عن الجسد العربي، وتبقى دول الخليج العربي –لاعتبارات جغرافية وسياسية – بعيداً عن العلاقات المتوسطية [٢٦]؛ الأقرب إلي مشروع الشرق الأوسط الكبير من وجهة نظرنا.

وتري النخبة داخل هذا التيار أن طرح المتوسطية عامة ينبغي أن يحاط بالعديد من التحفظات؛ لسببين أساسيين: الأول– إن هناك صراعاً تاريخياً ثابتاً لا يمكن إنكاره بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط، وثمة محاولات متكررة من دول الشمال "الأوروبية" للسيطرة على الدول الواقعة جنوبه وشرقه (عربية وإسلامية)، والتي كانت إحدى حلقاتها السيطرة الاستعمارية الأوروبية على المنطقة العربية والاسلامية؛ "فلم يكن البحر المتوسط – في غالب الأحيان– منطقة تعاون وسلام، بل بؤرة صراع وصدام وأعمال قرصنة، والأهم من ذلك أن ميراث الكراهية وذكريات الصدام ما زالت مختزنة في "الذاكرة التاريخية" لأطراف العلاقة؛ بحيث يتم استدعاؤها عند أول بادرة تعامل، ويؤكد البعض أن ما يُطرح في الغرب من مقولات حول "صدام الحضارات"، بالإضافة إلى سياسات تشويه صورة الإسلام والمسلمين والعنصرية في التعامل؛ هي في التحليل الأخير امتداد لمنطق هذا الميراث المترسب في الذاكرة الجمعية الأوروبية [٢٨]. والثاني- تعتبر دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (العربية والإسلامية) حالياً في أضعف أحوالها اقتصادياً ومادياً وعسكرياً، على الأقل هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الجماعة الأوروبية على العكس من ذلك؛ تمر بمرحلة من الصعود والقوة والوحدة.. وبالتالي فإن التعامل بين الطرفين في إطار المتوسطية من شأنه أن يلحق الطرف الضعيف بالطرف الأقوى، ويجعله خاضعاً له؛ وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للعلاقة، وبالتالي فثمة إدراك أنه لابد بداية من برنامج واضح لإعادة ترتيب البيت من الداخل، فهذا هو

التحدي الأول والأساسي؛ أي تقوية الطرف العربي –بداية– كشرط للتعامل والتبادل في إطار المتوسطية، أو غيرها من أطر العلاقات والتفاعلات [٢٩].

و يشكك قسم من العينة (٦٥%) في دوافع دول الشمال المتوسطية من وراء صيغة العلاقات "المتوسطية"؛ لأمرين: *الأول–* يتم الاقتراب الأوروبي من المنطقة على أسس تجزيئية يتم خلقها أو تكريسها، وإلا فلماذا كان ثمة إصرار في البداية على إبعاد بعض الدول العربية عن التعامل في الدائرة المتوسطية (ليبيا، ودول الخليج العربي) لأسباب مختلفة ؟ ولماذا هذا النمط التعامل مع الجامعة العربية (المنظمة الإقليمية المعبرة عن هذه الدول) حيث لم تشارك في مؤتمر برشلونة إلا بصفة "ضيف خاص"، ولم توضع على قدم المساواة مع المفوضية الأوروبية التي انفردت بصياغة مشروع الوثيقة ؟ ولماذا الإصرار على إبعاد أي شكل مؤسسي عربي –حتى ولو كان يقوم بدور تنسيقي– عن المشاركة ؟[٣٠]. *والثاني–* تبحث دول أوروبا شمال البحر المتوسط في الوقت الراهن عن إعادة أدوارها القيادية السابقة، – بعد أن أتمت بناء بيتها من الداخل، في مرحلة بالغة الدقة والحساسية هي مرحلة إعادة تشكيل توازن القوى العالمية؛ فهي باختصار تبحث عن مجالها الحيوي للقيام بأدوارها بعد إعادة تحديدها وتعريفها.

والخلاصة؛ إن هناك اتجاهاً عاماً من التشكيك حول دوافع وأهداف دول شمال البحر الأبيض المتوسط من وراء الدخول في العلاقات المتوسطية وإن هذا الاتجاه العام يرتبط برؤية القوى المؤيدة لهذا التيار لذاته وقوته في الوقت الراهن من ناحية أولى، ولطبيعة العلاقة التاريخية القديمة والحديثة بين دول شمال البحر المتوسط، وبلدان جنوبه وشرقه العربية والإسلامية من ناحية ثانية.

والواقع إن هذا التيار يؤسس علاقاته الخارجية على رؤية عالمية للإنسانية باعتبارها داراً واحدة هدف شعوبها التعارف والعيش المشترك، ويغلب تعامل الدولة الإسلامية منطق الدعوة إلى فكرتها ومثاليتها بالوسائل الحديثة المعروفة، وأن هناك ثوابت ملزمة تمثل مبادئ تحكم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية؛ وهي مبادئ عامة ذات طابع إنساني رغم جذورها

الإسلامية، وهناك مساحة واسعة مفتوحة للاجتهاد وفق المصلحة العامة الشرعية للدولة الإسلامية، والتي لن تتحرك من منطلق حساسيات تاريخية معينة (٣١).

وعندما حاول الباحث أن يحدد ماهية الثوابت الحاكمة للعلاقة، وماهية المتغيرات المحددة للمصلحة؛ وجد مجموعة من المقولات العامة الصالحة للعديد من التفسيرات -الموسعة والضيقة- والتي قد تكون بدرجة من الدرجات متناقضة؛ الأمر الذي تم ما يقرب من الإجماع عليه أن الدولة الإسلامية لن تتعامل مع الدائرة المتوسطية على أنها "شر ينبغي الابتعاد عنه أو الحذر منه"؛ بل سوف تتعامل معها بثوابت الإسلام، ووفق مصلحة المسلمين(٣٢).

وبالتالي فإن محاولة تحديد المستقبل بالنسبة لهذا التيار مع الدائرة المتوسطية سيخضع لمنطق "التجربة" في التعامل في إطار مجموعة من المبادئ العامة التي سوف تحرص عليها القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة له ، ولن يكون نمط اتخاذ القرارات فيها مبنيًا فقط على "نصوص" و"رؤى فكرية"، بل أيضًا -وبدرجة كبيرة- على حسابات ومعطيات الواقع السياسي القائمة حينئذ، وصحيح أن الخبرة التاريخية ستكون موجودة؛ ولكن في الأغلب الأعم ستكون كامنة لا يتم استدعاؤها إلا إذا اقتضى الموقف ذلك.

والملاحظة الجديرة بالإثبات أن جزءاً لا يُستهان به من الرؤية السابقة لعلاقة مصر بالدائرة المتوسطية نابع بشكل أساسي من موقف القوى الإسلامية؛ ليس من الدائرة المتوسطية ودول الشمال الأوروبي البحر أوسطي؛ وإنما من موقفها من النظام المصري الحاكم -حيث تعتقد أنها تقدم تجديداً له في أسس شرعيته كما أسلفنا- ومن مجمل سياساته الداخلية والخارجية والتي تقف منها موقف المعارضة الفعلية، وأيضًا من موقفها من طريقة وأسلوب نظام الحكم في صنع سياساته واتخاذ قراراته؛ والتي تعتقد أنه يبتعد بها عن منطق الشورى الإسلامية، كما أن هذا الموقف أيضًا نابع من موقف القوى إزاء هذا التيار من مجموعة القيم المصاحبة للتعامل في الدائرة المتوسطية والتي لا تتسق مع ما تؤمن به .

ب – رؤية القضايا النابعة من المشاركة المتوسطية:

يتحدد بناء على الرؤية الإجمالية للتيار من أجندة القضايا المشكلة لمحتوى اتفاقية برشلونة، وبالذات الأبعاد السياسية والثقافية، موضع الاهتمام في هذه الدراسة والتي سوف نتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد. ولكن بداية يُلاحظ البعض أن الأبعاد السياسية وبالذات الأمنية (في صيغة برشلونة) تعد تعبيراً واضحاً وكاشفاً لرؤية دول شمال البحر المتوسط لطبيعة التحديات وأساليب مواجهتها؛ فهي تركز على التحديات النابعة من الأوضاع الداخلية في البلاد العربية؛ بوصفها المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة (وهي نفس الرؤية الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير)، ويُبنى على ذلك أن يكون هناك رفض -في مرحلة التسوية السياسية- لأن يكون الصراع مع إسرائيل وما تقوم به إسرائيل من إجراءات وما تنفذه من سياسات هو المصدر الدائم لعدم الاستقرار في المنطقة؛ بل إن الحديث -في إطار صيغة برشلونة- عن إجراءات بناء ثقة، وترتيبات أمنية معينة يهدف إلى إعطاء إسرائيل دوراً في الحفاظ على الاستقرار -من المنظور الأوروبي- في ظل استمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وهيمنته" (٣٣).

ورؤية التيار القضايا الثلاثة النابعة من المشاركة المتوسطية سوف نتناولها فيما يلي :-

(١) الدور الأوروبي في قضية التسوية السياسية بالمنطقة :

يعتبر موقف القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار رافضاً لمسيرة التسوية السياسية في المنطقة، منطلقاً من رفضها لشرعية الوجود الإسرائيلي ذاته، وعدم قبولها بأسلوب التفاوض معه من البداية؛ وبالتالي فهي تنظر بقدر كبير من عدم الاكتراث لقضية الدور الأوروبي الموازن للدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية في المنطقة على النحو الذي تقدمه الرؤية الرسمية. وهي "تدرك بالطبع أن هناك اختلافاً في المصالح بين أوروبا وأمريكا في المنطقة؛ ولكنها ترى الأمر من زاوية حساباتنا كأمة بأنه لا يوجد فرق كبير يعول عليه يمكن أن يلعبه الدور الأوروبي على المستوى السياسي الفعلي، اللهم إلا إذا قبلنا الدور السياسي بمنطق الدور الإعلامي والدعائي" (٣٤).

(٢) قضية الإرهاب العالمي : الأسباب والصورة :

ترى القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار أن قضية "الإرهاب" مهمة، وينبغي التصدي للأسباب الحقيقية التي ولدتها؛ سواء تعلقت بالداخل أو الخارج ، أو بطبيعة العلاقة بينهما ، وكذلك الصورة التي يتم تضخيمها من قبل القوى الصهيونية المهيمنة في دوائر الإعلام الغربية والأمريكية وصناعتها ، وأن هناك استعداداً أوروبيًا وأمريكياً للمسارعة في إلصاق تهمة الإرهاب بأي عربي أو مسلم يطالب بحقوق بلاده المشروعة.

أما الأسباب الحقيقية : فهى أن هذه القوى تدرك ذاتها باعتبارها حركات معارضة ذات مطالب سياسية، واقتصادية، وثقافية تستند إلى المرجعية الأساسية لعقيدة أغلبية الأمة، وأنها تواجه الأنظمة الحاكمة في العالم العربي الإسلامي التى تنزع عنها المشروعية القانونية، وتمنعها بشتى الأساليب البوليسية من التعبير عن آرائها، والوصول سلمياً عبر العملية الانتخابية إلى مقاعد السلطة بأي شكل من الأشكال، وأن لجوء بعض أفراد هذه الجماعات إلى أعمال "عنف" –وهو أمر مُدان في كل الأحوال– إلى جانب أنه أمر "رد فعل" لعنف السلطات الحاكمة، كما أن هذا العنف ينبغي معالجته والقضاء عليه باعتباره ظاهرة معقدة لها جوانبها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وليس بالأسلوب الأمني وحده؛ الأمر الذي يمكن أن يقضي –مؤقتاً– على مظاهره، ولكنه يظل كامناً موجوداً ما دامت أسبابه موجودة (٣٥)، وأن الأنظمة العربية – بإصرارها على ملاحقة بعض "الهاربين" في الخارج من سوء الأوضاع الداخلية قد وضعت الموضوع على أجندة الدول الأوروبية –وفى إطار المشروع الأمريكى للحرب مع الإرهاب– والتي لها وفقا لهذه الرؤية أسبابها الخاصة الاضافية لهذا الأمر.

منطق التعامل والمعالجة: ترى قطاعات من هذا التيار أن معالجة الارهاب أو العنف تكون بمعالجة اسبابه الحقيقية وفي بلدانه الأساسية، وأن عملية التنسيق والتعاون الأمني –عبر اتفاقيات محددة في إطار المتوسطية – لا يمكن أن تحل المشكلة نهائياً، فضلاً عن أنها تحاصر النشاط الإسلامي السلمي والقانوني في الغرب، وتوجد جواً من التربص والترصد بكل شيء يحمل اسم الإسلام أو شارته؛ وهو أمر كما نراه يستجيب للحساسيات التاريخية الكامنة في الذاكرة الغربية تجاه الإسلام.

- ***الصورة الذهنية والفعلية*** : أبدت قطاعات من هذا التيار اعتراضها على النظر إلى "الإسلام على أنه الخطر القادم" الذي يمثل تهديداً للحضارة الغربية بمنطق صدام الحضارات –كما سنرى لذلك تفصيلاً فيما بعد– ورحبت بالجهود "العاقلة" التي تحاول توضيح موقف الإسلام الحقيقي وصورته في الغرب، ورؤية الحضارة الإسلامية، والدعوة للتفاعل (٣٦).

ج – العلاقة بين العولمة (حقوق الإنسان والمجتمع المدني) والخصوصيات الحضارية:

تحظى القضية بمكانة مهمة في رؤية القوى المكونة لهذا التيار؛ ولذلك فهي تبدي خشيتها من أن تكون العلاقة مع الدائرة المتوسطية مدخلاً لفرض الأجندة الأوروبية على مصر وعلى المنطقة من ناحية، وفرض التعريفات الغربية لها وإبعاد الإسلامية بوجه عام. وبالتالي يمكن فهم رؤيتها علي مستويين :

الأول– تؤيد هذه القوى أو تبدي موقفاً أكثر تركيباً؛ ففي حين ترفض جوانب التنميط والقولبة في "العولمة" تستفيد بجوانب ثورة المعلوماتية وإمكاناتها الهائلة، وتطالب بمراعاة جوانب الخصوصية الحضارية والثقافية لكل الأمم في إطار "التعددية الثقافية"؛ الأمر الذي يستلزم ليس منطق "الاستبعاد " و "صراع الثقافات وصدام الحضارات"؛ وإنما منطق "التعارف الإسلامي " انطلاقاً من الآية الكريمة: { يا أيها الناسُ إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير} [سورة الحجرات : الآية ١٣].

والثاني :في حين تؤيد (هذه االقوى) مسألة حقوق الإنسان – بحسبان أنها القوى الأساسية المتضررة من الاستبداد وانتهاك تلك الحقوق من قبل السلطات الحاكمة في الدول العربية والاسلامية؛ إلا أنها تتحفظ على المسألة من وجهين؛ أحدهما فكري يتعلق بالمرجعية الغربية والاوربية لفكرة حقوق الإنسان والتي تبدى عليها بعض الملاحظات لا تنصرف إلى جوهر الفكرة وأبعادها وقضاياها بل إلي بعض الحريات التي يرفضها المنطق الأخلاقي الإسلامي مثل : الشذوذ ، والاجهاض مما لا مجال للتفصيل فيه والثاني : سياسي ويتعلق باتخاذ الفكرة أساسا للتدخل ، وإثارة النزعة التفتيتية بين الأقليات فضلاً عن استتباع بعض

ابنائها وأفرادها لدائرة المصالح الأوروبية [٣٧]. وبالتالي فإن هذه القوى الاسلامية تتعامل مع القضية وفق الاعتبارات التي يمليها الموقف بالأساس ليس بمعنى الخضوع لمقتضياته وإنما بحسبان الوجهة التي أثيرت القضية بها، أو النحو الذي أثيرت عليه، فإذا أثيرت مثلاً بحسبانها مناصرة لأقلية معينة – وقفت ضدها ؛ لأنها تتصادم مع فكرة الوحدة والنسيج الاجتماعي – وإذا أثيرت بحسبانها حقوق مظلوم يتعرض للتعذيب والاضطهاد – وقفت معها من منطلق احترام كرامة وآدمية الإنسان. إلخ [٣٨]. ينسحب نفس الموقف من قضية المجتمع المدني الذي ترى أنه لابد من تفعيله شرط ألا يكون ذلك على حساب القضاء على قوة الدولة أو تصفيتها من الداخل. الخلاصة أنه يمكن القول في رؤية هذا التيار ستم التفاعل مع الدائرة المتوسطية – وفق ضوابط معينة مبدئية ومصلحية – وسيخضع التعامل في جزء كبير منه على مدى استعدادالطرف الآخر "الدول الأوروبية المتوسطية" على قبول طرف يتعامل من منطلق "التمايز عنه والخصوصية الحضارية ، وبالتالي ستتوقف صيغة العلاقة مستقبلا على مدى تفهم كلا الطرفين للاخر – بكل حساسياته وحساباته أيضا.

المبحث الثالث

رؤية التيار اليساري والقومي لقضية المشاركة المتوسطية

يركز الاطار الفكري لهذا التيار في المحور الاقتصادي علي قضيتى إعادة توزيع الثروة والدخل وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي المحور السياسي علي قضيتي الوحدة العربية ، الصراع العربي الاسرائيلي ، ويعبر عن رؤية هذا التيار القوي الناصرية ، والماركسية ، والقومية العربية .... الخ [٣٩]، ويمكن أن نعالج رؤية القضية والموضوع علي المستويات الثلاثة التالية :

المستوى الأول : رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه : يمكن القول بأن القوى اليسارية والقومية تدرك مفهوم المتوسطية بشكل عام في سياق "اقتصادي – سياسي – أمني" أساسا، وهي تدركه في إطار وجود شمال متقدم صناعي غني – يقع في هذه الحالة شمال البحر الأبيض المتوسط – وجنوب متخلف فقير.. وأن ثمة علاقة تاريخية بين وضعية الطرفين هي الظاهرة الاستعمارية التي راكمت رأس المال في الشمال، وأفقرت الجنوب وأنهكت قواه

الاقتصادية، وأن استمرارية هذه الوضعية – في ظل التقسيم العالمي الجديد للعمل – يؤدي بشكل مستمر إلى ازدياد الجنوب الفقير فقراً، وازدياد الشمال الغني ثراء وغنى.. وقد طرحت هذه القوى منذ وقت مبكر هذه القضية في سياقها الاوسع داعية إلى "نظام اقتصادي عالمي جديد" [٤٠]، عبر آلية الحوار بحيث يتم التوصل إلى اتفاقات متعددة الجوانب لتعديل شروط التبادل، وقضايا الديون.. إلخ ، في هذا السياق يمكن فهم رؤيتها لقضية العلاقات (الأورو – متوسطية) بوصفها علاقات ذات طابع اقتصادي ي

تدور حولها الحوار بين دول الشمال المتقدم (الأوروبية)، ودول جنوب البحر المتوسط (العربية) ، وجوهر هذا الحوار هو ضرورة إدراك الطرفين (دول شمال البحر المتوسط ودول جنوبه) خطورة استمرارية الأوضاع غير العادلة في النواحي الاقتصادية – والاجتماعية على الأمن والاستقرار لدى الطرفين.. ومن ثم كان المطلب في هذا الصدد وضع إطار تفاوضي حول متطلبات وشروط هذا الأمر ، وهذه هي القضية المحورية والأساسية في إدراك هذه القوى بالإضافة إلى ذلك ثمة من يركز خاصة من القوي القومية على بعدين اخرين أحدهما يتعلق بالبعد الاستراتيجي للمفهوم، والآخرة يتعلق بإدراك الهوية المتوسطية ، نتناولهما فيما يلي : –

أ – إدراك الأبعاد الاستراتيجية للمتوسطية : فهناك من يؤكد على أن "معظم المخاطر التي واجهت مصر إنما جاءت بالأساس من الشمال والشمال الشرقي – أي كان ذلك عبر البحر المتوسط – والذي كان أحد مصادر الضغط المستمرة والدائرة على الأمن القومي المصري – الأمر الذي اقتضى بدوره – على مر التاريخ – أن تقوم السياسة المصرية بحركة انتشار اقليمي في الشرق الأوسط مع مساندة كاملة لبلاد المنطقة العربية ، وبالتالي فإن الإدراك الاستراتيجي للمتوسطية على هذا النحو استلزم أمرين على درجة عالية من الأهمية هما : الأول :ضرورة أن تقوم السياسة الخارجية المصرية بتوظيف موقعها الجيو – استراتيجي – عبر تكثيف التفاعلات، وتوثيق العلاقات مع الدائرة المتوسطية وذلك حفاظا على أمنها القومي المصري، والأمن القومي العربي ، والثاني : ضرورة أن تقوم السياسة الخارجية المصرية على أساس بناء المزيد من القوة البحرية الحربية والتجارية على أعلى مستوى تكنولوجى متاح من خلال التفاعلات المصرية المتوسطية [٤١]. * وفي هذا الصدد يرى

البعض "أن قيام إسرائيل في حوض البحر المتوسط – وهو نصف عربي – اصبح يستدعي رسم استراتيجية عربية متوسطية اوربية لحصارها بحريًا، وماديا وعزلها عن دوله، فالذي يفصلنا اليوم عن أوروبا ليس البحر وإنما إسرائيل " (٤٢).

ب – إدراك المتوسطية في إطار الهوية المصرية – هناك اعتراف بأن البعد المتوسطي هو أحد الأبعاد الأربعة للهوية المصرية " فالبحر المتوسط ينتهي به المطاف في مصر، وهو بمثابة نافذة لمصر على الشمال، ومن ثم لا بد من تعميق البعد المتوسطي، وما وراء المتوسطي – أي الأوروبي لمصر" ، ولكن البعد المتوسطي ليس له البعد الأول "فالبحر المتوسط في قيمنا الإقليمية ليس بالدور الثانوي، ولكنه أيضًا ليس بالدور الأول" فهناك البعد العربي والبعد النيلي (الافريقي) ، والبعد الآسيوي (الإسلامي) ، ويمكن رؤية المتوسطية في هذا الصدد في المتغيرات الأربعة التالية : الأول : تمثل السواحل المصرية على المتوسط الضلع الوحيد الذي يتصل بالمعمور اتصالا مباشرا، وبالتالي فإن مصر متوسطية أكثر منها مدارية أو افريقية ، والثاني : يتحول البحر المتوسط – بدون مصر أولاً أو بلاد الشام بدرجة أقل – من بحر عالمي إلى بحر اقليمي محدود ، الثالث :يترادف البعد المتوسطي مع البعد الأوروبي، وقد لعب المتوسط دوره كعامل "وصل" تاريخي، وبشري، واقتصادي وحركي ، وكذلك فإنه كان (فاصلا) جغرافيا كاملا ما بين مصر والعرب من جانب وأوربا من جانب آخر (٤٣)، الرابع : إن البعد المتوسطي في مصر يعد بعدا حضاريا، واقتصاديا أكثر من كونه طبيعيا أو بشريا.

الخلاصة ان رؤية القوى اليسارية والقومية ل"المتوسطية" تشكل حقيقة مركبة من ثلاثة أبعاد متكاملة : الاقتصادي، والاستراتيجي، والآخر المتعلق بالهوية ، وتدل مؤشرات " استطلاع آراء العينة " علي النحو التالي : –

المستوي الأول : رؤية المتوسطية : المفهوم والطبيعة : كانت هناك علاقات تاريخية قديمة بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي، وأن طبيعة هذه العلاقات كانت تاريخيا تنافسية بصفة عامة (٦٥ % من العينة)، وصدامية في بعض الاحيان (٣٥% من العينة).. ولدى تحديد أسباب التنافس أرجعوها إلى عوامل ذات طبيعة

تجارية تتعلق بالتجارة والتبادل التجاري في اقليم البحر المتوسط وتغير طرق التجارة فى العالم القديم، أما أسباب الصدام فأرجعوها إلى عوامل ذات طبيعة عسكرية أو دينية في الغالب ، يذكر البعض في العينة – وإنْ كانت نسبتهم ضعيفة – إلى حد ما (٢٣%) – أن الذاكرة التاريخية الأوروبية ما تزال تختزن ذكريات هذا الصدام وتستدعيه في المواقف المختلفة، ولذلك مما يشكل عائقا في سبيل بلورة حوار متكافئ بصدد القضايا المختلفة المطروحة ، وتتفق هذه القوى على اعتماد آلية الحوار والتفاوض كوسيلة للتوصل إلى اتفاقيات في إطار الفكرة المتوسطية..

المستوى الثاني : رؤية مشروع المشاركة الأور – متوسطية : نميز في هذا الصدد أمرين :

أ – الموقف من المتوسطية رؤية اجمالية : تدرك القوى الاجتماعية والسياسية للتيار بلورة موقف محدد من مسألة الشراكة المصرية – الأوروبية . (١)- تري اغلبية هذه القوى (٨٥%) أن مصر تربطها حاليا روابط سياسية وثقافية بالدائرة المتوسطية تتصف بالقوة والعمق ، وفي رأي هذه الاغلبية أن ثمة عوامل تساعد على تحقيق التقارب بين مصر والدائرة المتوسطية – سياسية وأمنية، و تكنولوجية، و عسكرية.. إلخ. ، كما أن أخري اقتصادية، وثقافية تؤدي إلى التصارع والتباعد.. إلخ ، ولكن الملفت أن التأكيد على أن إسرائيل لا ينبغي أن تكون أحد الدول المتوسطية التي يتم توثيق العلاقات معها عبر الاتفاقيات الأورو – متوسطية حصل علي نسبة منخفضة (٥٥% من العينة)، الأمر الذي يؤكد وجود – نوع أن من القبول بوجودها واشتراكها في الوقت الحالي – وبالنسبة لوجود قوى اوربية متوسطية يمكن تكون أكثر تفاعلا مع السياسة المصرية – فهناك أيضًا تمييزه محوره اقتصادي ينبع من التقاء المصالح بين الأطراف، وبالتالي ليس هناك دولة بعينها – طوال الوقت – وإنما وفقا لكل قضية، وتبعًا لمصلحة كل دولة، وبالتالي فالمسألة مرنة من هذا الباب إلا أن هناك من يعترف بأن مقتضيات الواقع تدل على فرنسا في هذا الصدد ولاعتبارات تاريخية واستراتيجية قد تكون أكثر الدول استجابة للتفاعل المتكافئ مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه (العربية). يرى فريق من هذه القوى ضرورة تحليل "المتوسطية" من زاوية الرؤى الأوروبية المختلفة لوجود تباينات بينها وكذلك في سياقاتها التاريخية، اذ

هناك على الأقل مرحلتين ينبغي التمييز بينهما الأولي : المتوسطية في ظل تطور الجماعة الأوروبية نحو الاتحاد الأوروبي – وفي ظل القطبية الثنائية والتي شهدت من الجانب العربى المحاولات المختلفة لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي – وتمتد هذه الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٩٠م، وقد شهدت ما يُعرف ب "المتوسطية الشاملة"، و"الحوار العربي – الأوروبي"، و"الدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة"... إلخ. والثاني : المتوسطية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتحرك نحو الاتحاد الأوروبي، وعملية التسوية السياسية العربية – الإسرائيلية وصولا إلى صيغة برشلونة ١٩٩٥م ومن ثم فإن هذا الفريق – في هذا السياق يؤكد على أمرين : الأول : عكست المتوسطية منذ البداية اهتمام الجماعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي – خاصة الدول المتوسطية فيه، في فترات محددة وتحت عوامل عدة أبرزها العامل الاقتصادي – الاهتمام بالمنطقة جنوب البحر المتوسط، الأمر الذي يعني إعادة تأكيد التواجد الأوروبي فيها، وذلك عبر طرق وأطر جديدة – وذلك بعد فترات من التراجع وعدم الوجود ، والثاني : تبلورت السياسات الأوروبية – المعبرة عن تفاعلاتها المتوسطية – في تطورها – عبر المرحلتين سالفتي الذكر – حول بعدين مترابطين هما : إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه المنطقة ، وإدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراعات الأخرى المهمة في المنطقة. يقع هذان البعدان في صميم استقرار وأمن الدول العربية جنوب البحر المتوسط وشرقه، وكذلك في إطار استراتيجيات الدول الأوروبية بالطبع – ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية – بالطبع وفق منظورها الذي قد يختلف أو يتفق مع رؤية ومنظورات دول المنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط.

ويمكن بهذا الصدد الوصول إلى استخلاص كلي أن هذه القوى تدفع في اتجاه الحوار مع دول شمال البحر المتوسط مع ضرورة تحديد أجندته بدقة – بحيث تحتل فيه القضايا المتعلقة بالنواحي الاقتصادية (التبادل التجاري – الديون – التنمية.. إلخ) الأولوية الأولى – تليها النواحي الاستراتيجية والعسكرية في المرتبة الثانية – تليها النواحي السياسية في المرتبة الثالثة، ويرتبط ذلك برؤية هذه القوى لذاتها – بمعنى برنامجها في العمل – ورؤيتها للطرف الآخر بمعنى الدول الأوروبية شمال البحر المتوسط.. وعندما طُرح – في استطلاع الرأي – السؤال عن مستقبل العلاقة مع الدائرة المتوسطية في حالة وصول هذه القوي للحكم فإن الإجابة كانت واضحة بالدخول في تفاوض متكافئ لتعديل شروط التبادل – بكل أنواعه

التجاري – والتكنولوجي – والثقافي – وأن منطق التعامل مع هذه الدول سيكون استمرار التفاعل مع الدائرة المتوسطية.

(ب) رؤية القوى لقضايا المشاركة المختلفة النابعة المتوسطية تأسيسا على الرؤية الإجمالية السابقة : تتمثل في قضايا ثلاثة وهي : –

أ – القضية الأمنية : يلاحظُ بداية أن الأبعاد الأمنية تعد تعبيرا كاشفًا عن رؤية دول الشمال لطبيعة التحديات التي تواجه اقتصادياتها هي – فهي تواجه المشاكل الاقتصادية بإلقاء التبعة على مشكلة الهجرة والعاملين الأجانب (العرب فيها)، وترى أن هذه الهجرة والعمالة العربية المتعطلة هي التي أفرزت ظاهرة الارهاب داخلها هذا من ناحية أو من ناحية أخرى القاء التبعة على البلاد العربية – التي تأتي منها ظواهر الهجرة غير الشرعية، والارهاب ، وتمتلك هذه القوى رؤية مختلفة لتفسير هذه التحديات النابعة من البيئة الداخلية لهذه البلاد والمرتبطة بمرحلة نموها الاقتصادي كما أنها ترى أن الترتيبات الامنية المقترحة هي أكثر مراعاة ومحاباة للجانب الإسرائيلي على حساب الأطراف العربية بل إنها ترى أنها تعطي لإسرائيل دورا في تحقيق هذا الأمر.

(ب) قضية العولمة والخصوصية الحضارية:تنظر هذه القوى تفصيلا لما تثيره قضية العولمة من جانبين الأول : رفض الخضوع للعولمة في جوانبها الاقتصادية أساسا المتمثلة في فتح الاسواق ؛ لأنها ترى أن ذلك يؤثر سلبيًا على أحوال الفقراء والفئات الوسطى ، ولكن ذلك وفقا لرؤيته – غير ممكن عمليا – مما يدفعه إلى التركيز على "التصدير" لتكوين قوة تنافسية.. إلخ، ومن الوارد أيضًا في ظل هذه الرؤية الانسحاب من بعض المنظمات الاقتصادية الدولية.. إلخ ، والثاني : التعامل مع العولمة انتقائيا في جوانبها السياسية والثقافية ، ومن ثم القبول ولو على نحو جزئي القيم الديمقراطية بمعاييرها الأوروبية – كما ستقبل على المستوى العملي بعد التجارب مع الحزب الواحد ، صيغة مقيدة للتعددية الحزبية، يمكن أن تسعى إلى تطويرها فيما بعد إلى تعددية – سياسية كاملة.

(ج) قضية التسوية السياسية والدور الأوروبي فيها: تقبل هذه القوى بشكل عام بالوجود الإسرائيلي اذ تركز على الجذور الاقتصادية للمشكلة ، كما أنها على صعيد آخر

تحاول أن تربط بينها وبين الجريمة المنظمة والفساد ، أن البيئة التي تنبع منها موجودة في دول الجنوب وأن دول الشمال هيأت هي الأخرى بيئة أكثر ملائمة لانتشارها واتباعها ، وعلى صعيد القيم المتعلقة بالمجتمع المدني – والفكرة المتوسطية عمومًا – ليس هناك تحفظ بشكل عام عليها – ولكن هناك رؤية حول اجراء تعديل في بناء القيم ذاته بحيث تكون المساواة هي القيمة العليا الحاكمة – بدلا من الحرية – بحيث يتم التركيز على القيم في جوانبها الاجتماعية وليس الفردية.

وفي حالة وصول التيار إلى الحكم من المتصور أن يحظى في بدايته بنوع من التعاطف الشعبي – يمكن أن ينصرف عنه بعد ذلك – فارضًا عليه مجموعة من الضغوط المهمة والاساسية لتعديل قسمات اختيارته. وبوجه يمكن أن تندعم العلاقة مع المتوسطية في حدود وجوانب معينة.

المبحث الرابع

التيار الليبرالي ومستقبل المشاركة المتوسطية

تتمثل القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عن هذا التيار فى الشرائح الرأسمالية التي يغلب على نشاطها الطابع الانتاجي والشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى، وبعض الشرائح العمالية ، وتري هذه القوى أنها تقدم صيغة للتفاعل الايجابي مع العولمة وخوض غمار المنافسة واقتحام الاسواق الخارجية، وللتقدم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.. إلخ ، وهي تري ضرورة رفع قدرات مصر التنافسية على برنامج سريع لمحو الأمية ولمحاربة الأمراض المتوطنة، وعلى إعادة صياغة جذرية لمنظومة التعليم وللبناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا في مصر – والديمقراطية وإطلاق الحريات عنصران اساسيان – باعتبارهما من القوى الدافعة للنهضة العلمية والتكنولوجية من جهة، وللنظر إليهما كآليات مهمة وضرورية لتصحيح مسيرة النظام (٤٤). ومن ثم فإنه يغدو مطروحًا ظهور تغيرات جوهرية مستقبليا في السلطة الحاكمة و في نمط العلاقة مع الدائرة المتوسطية ومظاهرها، وأشكالها الأمر الذي سنعرض له بإيجاز:

المستوى الأول : رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه : تعبر القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية عن رؤية وإدراك – على درجة معينة من التحديد – لطرفي العلاقة "مصر" و "دول الشمال المتوسطية" ولموضوعات العلاقة، وجذورها التاريخية، وواقعها الحالي، واحتمالاتها المستقبلية فهي بداية تنطلق من أولوية والتركيز على (مصر) – وتحاول تأصيل العمق التاريخي والحضاري وامتداده في الحضارة الفرعونية (ما قبل الفتح العربي الإسلامي) وترى أنها من ذلك الوقت كانت على صلة بأوربا – وفي احتكاك دائم مع الحضارات اليونانية والرومانية تأثيرًا وتأثرًا – وأن ثقافتها أقرب إلى المتوسطية منها إلى آية ثقافة شرقية أخرى كما سنرى.

وترى قوي هذا التيار أن مصر كانت على تفاعل دائم – عبر المتوسط – مع الحضارة الأوروبية، وأن "البحر المتوسط" هو مدخل مصر للعالم وللعب دور في مضمار السياسة العالمية.. إلخ، وأن مستقبل مصر الحقيقي هو في الاتجاه والسياسة المتوسطية.. وبالتالي فإن مفهوم المتوسطية والعلاقات المصرية المتوسطية تكتسب أهمية محورية في رؤية هذه القوي .

– ويمكن القول أن هذا التوجه يمثل مدرسة في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي المصري لها أعلامها وجذورها تاريخيا، وما زالت مستمرة ولها تداعياتها حتى الوقت الراهن ، و من ذلك تاريخيا رؤية د.طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" حول هوية مصر بقوله "المسألة الخطيرة حقًا.. والتي لابد أن نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك هي أن تعرف.. هل مصر من الشرق أم من الغرب ؟ هل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ أو هل هو غربي التصور، والإدراك، والفهم، والحكم على الأشياء ؟ ثم يردف القول "إن العقل المصري منذ عصوره الأولى إن تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط، وأن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط ، وينتهي الأمر بتحديد المستقبل والوجهة "هي واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي نسير سير الاوربيين، ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادًا، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحمد منها وما يكره، وما يحمد منها وما يُعاب.."(٤٥) ، وهكذا يتم النظر إلى النهج المتوسطي –

والعلاقات المتوسطية – باعتبارها طريق التقدم والتحديث السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي – باعتباره منهج حياة متكامل – وتتم المرادفة بين المتوسطية "فكرة" و"مفهوما" و"منهج حياة" وبين "الأوروبية" و"التغريب" و " الليبرالية " بالمدلول الحضاري العصري – وتتضمن رؤية طه حسين في هذا الصدد خمسة جوانب أو أبعاد هي : الأول : ينتمي العقل المصري إلى اسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم (البحر المتوسط) وتتساوى – في الواقع التاريخي والحضاري – علاقات مصر ببلاد شرق البحر المتوسط وغربه والثاني :شملت تفاعلات مصر ببلاد البحر المتوسط جميع مجالات الحياة الإنسانية – بحيث كانت دائما قوة – اساسية من قوى التوازن السياسي، والاقتصادي بل والعسكري. والثالث :ارتبطت مراحل القوة التاريخية لمصر – أساسًا وبصفة مستمرة – بتفاعلاتها المكثفة مع بلدان المتوسط – بينما أدت حالات العزلة في بعض العصور عن عالم المتوسط إلى الفقر والبؤس والضعف وشيوع الركود والجمود والجهل. والرابع : العقل المصري هو عقل متوسطي التصور، والإدراك، والفهم، والحكم على الأشياء ، والخامس : أدت الظروف التاريخية للسياسة، والاقتصاد، والعسكرية المواتية للبلاد الأوروبية أكثر منها لمصر وغيرها من بلاد شرق المتوسط، إلى اصطباغ الحقيقة الثقافية المتوسطية في العصور الحديثة بصبغة فكرية غربية واضحة ، أما سلامة موسى فقد انتقد الشرق انتقادًا لاذعًا، ورأى أن تخلف مصر في ثقافتها الشرقية وفي هذا الانتماء العربي والشرقي، وأكد على ضرورة الانفتاح على الثقافة الغربية التي "تغلب وتسود أينما وجدت في هذا العالم الذي نعيش فيه" ، بينما ذهب د. حسين مؤنس أبعد من الجميع في تكييفه لمفهوم المتوسطية داخل البنية العقلية المصرية ، اذ اوضح أنها تتمثل في مكونات أربعة وهي [٤٦]: الأول :تعد مصر حقيقة بحرية مثلما هي حقيقة برية صحراوية نهرية "العنصر البحري داخل كيانها، مشترك في تكوينها بنصيب كبير" ، والثاني : تعد مصر فاعلا متوسطيًا رئيسيا في حياة "المتوسط" – على مر التاريخ في المنطقة – "نستطيع أن نوجز تاريخ البحر الأبيض في تاريخ وتطور الاسكندرية.. ولهذه الصلة بين الاسكندرية وحوض البحر الأبيض صدى بعيد في تاريخ مصر، ولها نصيبها من رسالة مصر كلها" ، والثالث : هناك ارتباط وثيق بين الحضارة المصرية القديمة، وما بين الحضارة الأوروبية "الغربية" الحديثة والمعاصرة "إن أسس

الحضارة المصرية قبل الرومان، واليونان هي نفسها الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية : العلم، والفن والعمل..".الرابع : أدي عدم الاهتمام المصري بالبحر المتوسط منذ الفتح العربي الإسلامي – وحتى الدولة العثمانية – أدى إلى فقدان مصر طيلة تلك القرون لميزة موقعها "ثم كان عليها أن تدفع ثمن هذا الاهمال، إذ نهضت الأمم على سواحل ذلك البحر، ومصر في سبات عميق لتفيق، وإذا أقوام من وراء ذلك البحر تطرق أبوابها غزاة فاتحين". [٤٧] وهكذا باختصار فإن مستقبل مصر – من وجهة نظر الأمن المصري – رهين باستعادة دورها في المحيط المتوسطي.. هذا بالنسبة لجذور المتوسطية في الإدراك المصري وهو الأمر الذي ما زال مستمرا – بدرجة من الدرجات حتى الآن – وبالتركيز على الأبعاد الثقافية فيه كنموذج للرقي والتطور والتقدم.

ويمكن أن نميز في إدراك المتوسطية لدى القوى الاجتماعية، والسياسية الليبرالية بين أمرين :

أ- المتوسطية كانتماء ثقافي: يقبل التيار الأوسع من القوى الاجتماعية والسياسية المؤازرة لهذا السيناريو الدائرة المتوسطية باعتبارها "دائرة انتماء ثقافي" ، فعندما تم توجيه السؤال عن وجود علاقات تاريخية قديمة بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط شمال وجنوبه كانت الإجابة شبه إجماع (٩٥%) على وجودها ولدى توصيف طبيعتها أجابت النسبة الغالبة (٦٥%) بأنها كانت "تعاونية بصفة عامة" وأجابت (٢٥%) بأنها كانت (تنافسية) في حين أجابت (١٠%) بأنها كانت صدامية وأسفت لهذا الصدام غير المبرر تاريخيا.

وفي تصورها للعلاقات الحالية – السياسية والثقافية – بين الدول الواقعة على شاطئ المتوسط شماله وجنوبه كانت الإجابة بأنها تعاونية في غالب الأحوال وتكاملية في هذا الصدد (٧٠% من العينة) أما (٣٠%) فرأت أنها تنافسية لمصلحة مصر بالدرجة الأولى ، وحين طُلب من العينة تحديد الدائرة التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حصلت الدائرة المتوسطية على المرتبة الأولى – تلتها الدائرة الافريقية – فالدائرة الإسلامية – فالدائرة العربية.. مما يشير إلى الموقع المحوري للدائرة المتوسطية في إدراك القوى الاجتماعية والسياسية للتيار وأولوياتها على بقية الدوائر الأخرى. (ب) المتوسطية كارتباط ومشروع

سياسي : ترى القوى السياسية والاجتماعية المساندة للتيار أن العلاقة بين "أقاليم البحر المتوسط الثلاثة – شمال – وشرق وجنوب – مرت بمراحل تاريخية عدة – تدل في محصلتها على أنه كانت هناك تأثيرات متبادلة – ولكن تأثير شمال البحر المتوسط كان أكبر وأقوى في المحصلة العامة حتى الآن – دون أن يعني انتفاء تأثير اقليمي جنوب وشرق المتوسط.." (٤٧) ، والخلاصة أنه يمكن بلوة رؤية القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية في أربعة متغيرات هي : الأول – الإطار الإقليمي المتوسطي طبيعي لا اصطناع فيه، وأن وراءه تاريخًا حافلا وطويلا من التفاعلات التعاونية والصراعية ، والثاني : هناك اتفاق على تاريخها هو جزء لا يتجزأ من تاريخ البحر المتوسط، وهو ما تقف مدينة الاسكندرية شاهدة عليه ، والثالث :إن الإطار القيمي المتوسطي هو الأرسخ في التكوين والوجدان المصري، وأنه يمثل الهوية الحقيقية للشعب المصري، وأن مستقبل مصر هو في التوجه المتوسطي بالأساس والعلاقة مع بلدان شمال البحر المتوسط ، والرابع : لا يقلل من أهمية الإطار المتوسطي أنه يتضمن إسرائيل، ويقارن بين موقعها في هذه الصيغة وموقعها المحوري في المشروع الشرق – أوسطي الكبير لصالح الأول بالطبع ..

المستوى الثاني : الموقف من المشاركة اجمالا اذ تبلور القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية موقفًا واضحا منها في متغيرين: الأول : يؤكد (٩٥% من العينة) على أن مصر يربطها في الوقت الراهن روابط سياسية واقتصادية على درجة من العمق بالدائرة المتوسطية يساعدها على ذلك بالأساس عوامل ثقافية، واقتصادية، وسياسية – أما العوامل التي قد تؤدي إلى التباعد فهي – من وجهة نظرها – العوامل الأمنية والسياسية بالأساس ، والثاني : بالنسبة لوجود إسرائيل – في إطار التعاون المتوسطي – فإن هناك قبولا مبدئيا بالوجود ذاته حيث إنه موجود بدرجة أكثر تأثيرا في المشروع الشرق أوسطي ولذلك يشترط لتفعيل التعاون معها – خصوصًا في الاتفاقيات الأمنية – أن يتم على خلفية التقدم في مسيرة التسوية السياسية في المنطقة – أما بالنسبة لوجود قوي اكثر تفاعلا مع السياسة المصرية فهناك تسليم بذلك ولكن الأمر متغير ويتحقق وفقا لميزان المصلحة.. وتفصيلا هناك ثلاثة قضايا :

أ – ضرورة الفصل بين المشاركة السياسية والأمنية وربطها بقضية التسوية السياسية:

فقد جعلتهما صيغة برشلونة في سياق واحد يهدف إلى إقامة (منطقة مشتركة للأمن والاستقرار) فقبل أن يتحقق تقدم حقيقي في عملية السلام، فإن وجود إسرائيل يجعل المشاركة الامنية غير واردة من المنظور العربي في أي مدى قريب أو متوسط.

- ولكن ينبغي اختزال الجانب الامني في الاتفاق على نزع أسلحة الدمار الشامل- وفي مقدمتها الأسلحة النووية – وكيفية مواجهة الارهاب، مع فصل هذا الجانب عن المشاركة السياسية والتي تمثل جزءا اساسيا في صيغة برشلونة ، وبالتالي ترى هذه القوى الليبرالية "حتى أنه إذا كانت الترتيبات تتعلق بمقاومة الارهاب.. فإنه ينبغي حل المشكلة الأساسية التي تحول دون التعاون الأمني في الإطار المتوسطي – وهي المشكلة المترتبة على وجود إسرائيل وعدم إحراز تقدم في عملية التسوية السياسية" (٤٨).

(ب) قضية العولمة والخصوصية الحضارية : ليس للقوى السياسية والاجتماعية الليبرالية مشكلة حقيقية مع العولمة – والتحديث الذي يرادف التغريب والعلمنة ويهمش مسألة الخصوصية الحضارية والثقافية حيث تعتبر الثقافة المتوسطية – كما أسلفنا – مثاله الحضاري ونموذجه للتقدم والنمو، وبالتالي هو يقبل – إلى حد كبير – بالمقاييس الأوروبية الأساسية للديمقراطية – والتعددية – والحريات – والمجتمع المدني .... الخ ، ويهمش قضايا الاستقلال الوطني والحضاري – ونفرد لكل قضية بإيجاز حتى تتضح لبيان الموقف العملي.

(ج) قضية الديمقراطية مكون رئيسي للمشاركة : – توصلت وثيقة المشاركة على "الديمقراطية وتطوير حكم القانون واحترام حقوق الإنسان من ناحية، مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والقانوني – من ناحية أخرى" – ويرى الليبراليون أن هذا التعارض "ذريعة لتبرير وجود نظم مستبدة كلاً أو جزءًا – كما هو حاصل في دول جنوب وشرق المتوسط العربية – ويقدم النص المتعلق باحترام الخصوصيات ذريعة اضافية لانتهاك حقوق الإنسان (٤٩) ويطالب الأوربيين "لا ينبغي أن يضعف الأوربيون أمام طرح عربي يتذرع بالخصوصية للدفاع عن أوضاع غير ديمقراطية، أو يلجأ إلى نوع من الابتزاز عندما يرفض ما يعتبره "وصاية" أوربية في مجال الديمقراطية"، ويضيف : "إن

وجود دور شعبي في المشاركة الأوروبية المتوسطية سيكون ايجابيا من منظور المصالح الأوروبية" كما أن تطوير "ثقافة ديمقراطية يمكن أن يوفر تفاهمًا غير مسبوق ينهض التعاون المتوسطي على اساسه ويتم رده الهوة بين الطرفين". (٥٠)

(د) المشاركة والتعددية في النظام العالمي: ترى القوى الاجتماعية والسياسية الليبرالية أن المشاركة الأوروبية – المتوسطية تعزز دور أوربا في منطقة جنوب البحر المتوسط، ويمكن أن يرتبط ذلك بدعم دورها في تشكيل النظام العالمي في اتجاه متعدد الاقطاب " صيغة برشلونة المتوسطية الأوروبية في مواجهة الشرق أوسطية الأمريكية الإسرائيلية" ويرى أنه لكي تكتسب طابعًا شعبيًا لا بد من مكون ديمقراطي تنهض على أساسه – وينتقد أن الأطراف العربية لا ترى ذلك والأوروبية مترددة فى الأمر – وبالتالي – من وجهة نظرهم – يصعب أن تكون المشاركة الأوروبية- المتوسطية متغيرًا مؤثرًا على أي من ضفتي البحر، "بدون الركيزة الديمقراطية لن تسفر عملية برشلونة عن الكثير" (٥١)

خاتمة الدراسة: التيار الأساسي للرأي العام المصري ومستقبل المشاركة المتوسطية

تدور هذه الرؤية والادراك حول مقولة التيار الأساسي للوطنية المصرية وأغلبية الرأي العام المصري والتي يمكن أن تتفق علي حل وسط على مستوى الأهداف والوسائل ، وتعرف القوى الاجتماعية والسياسية المكونة لهذا التيار في الخبرة التاريخية المصرية ب "الوسط السياسي" أو "التيار الأساسي".. إلخ . ، والكثير من العلماء والمؤرخين يعتبرون الشعب المصري – بشكل عام – في طابعه القومي من أهل الوسطية والاعتدال في المواقف (٥٢)، وكان لابد أن يترجم ذلك في موقفه من "المتوسطية" باعتبارها فكرة وقيم وانتماء من ناحية، ومن ناحية أخرى باعتبارها مشروع وارتباط سياسي واستراتيجي وتتبع فكرة التيار الأساسي من ملاحظة وجود عناصر مشتركة كثيرة في رؤية الأحزاب والتيارات السياسية وادركها للمتوسطية كما مربنا، مما يعني امكانية تجاوز الخلافات التي تتصل بغايات المدى البعيد أكثر مما تصل بأهداف المدى القريب و المدى المتوسط، و واجراءاته (٥٣). ويمكن أن نحدد رؤية القوى الاجتماعية والسياسية المرتبطة الممثلة للتيار الأساسي علي نفس المستويات التحليلية السابقة علي النحو التالي

المستوى الأول :رؤية مفهوم المتوسطية وإدراكه بحكم طبيعة هذا التيار الشعبي وكونه تعبيرا عن توافق قطاعات عريضة من الشعب عليه، على اعتبار أنه يلبي أهدافهم الأساسية وكونه يغلب "مفهوم الحل الوسط" في تعامله مع القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع – فإنه في إدراكه للمتوسطية سوف يؤكد على القواسم المشتركة الأربعة التالية الأول : المتوسطية – بداية وأساسًا – مجال جغرافي وسياسي لمجموعة من الدول تقع على شاطئ البحر المتوسط شماله وجنوبه ، والثاني :تقدم المتوسطية الأساس الفكري لسياسات تعاونية إقليمية وغير إقليمية ، والثالث :تعد المتوسطية تعبيرًا عن توجه خارجي سياسي، واقتصادي وأمني لمجموعة من الدول يمكن أن تتميز به ، والرابع : تعد المتوسطية مجموعة ترتيبات أمنية مشتركة بين مجموعة من الدول من جانب ومن جانب آخرا تعبيرًا عن أهداف ومصالح مشتركة لمواجهة تحديات مشتركة ومن جانب آخر انتماء حضاري، ونظام قيم، وهوية مشتركة ، و الخلاصة بهذا الصدد أن مفهوم (المتوسطية) يعني دول حوض الأبيض المتوسط الذي يتكون من مجموعة من الدول والمناطق متنوعة الهويات والتجارب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تعيش في حالة من الترابط الفعلي والواقعي يعززها الجوار الجغرافي – بالإضافة إلى البحر المتوسط – والذي يجمع بالقدر الذي يفرق، ويوحد بالقدر الذي يفصل – وقد ولد ذلك العديد من الاهتمامات المشتركة يمكن الاستدلال بها لتحديد مضمون ومدلول مفهوم المتوسطية علي ما أسلفنا . - وفي إدراك المتوسطية كعلاقة وارتباط فانها تراها تعبيرا عن تضامن معنوي مشترك نتيجة فقدان الدور المركزي سواء كان ذلك بالنسبة لأوربا – أو بالنسبة للمنطقة العربية، ولذلك فإن المتوسطية هي – باختصار – تكتيك لإعادة القوة الذاتية في مواجهة طرف ثالث –. ذلك أنه تاريخيًا كان حوض البحر الأبيض المتوسط – ولفترات طويلة من تاريخ البشرية – مركزًا للعالم، وكانت الحضارة التي تسيطر عليه هي الحضارة التي تحكم العالم، وتقود الإنسانية – فقد كان صعود الحضارات، وتدهورها، واضمحلالها – ومن ثم توارثها – مرتبط إلى حد كبير بمدى السيطرة والهيمنة على البحر المتوسط ، ثم عانت الدول المشاطئة للبحر المتوسط من فقدان الدور، حين انتقلت القيادة والدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية – أي خارج حوض البحر المتوسط – ومن ثم وفقًا لرؤية هذا التيار فإن المتوسطية هي مجموعة روابط وعلاقات وأفعال لتقوية أو إعادة القوة الذاتية في مواجهة طرف ثالث علي ما أسلفنا .

وفي إدراك المتوسطية كانتماء وقيم ثقافية: يرى قوي هذا التيار أنه يجب التمييز بين أمرين بصدد "المتوسطية" : *الأول* : المتوسطية كمجموعة من الدول المتقدمة تكنولوجيا، وسياسيًا، واقتصاديا – وهؤلاء يجب الاستفادة منهم، والتعامل معهم بكل أسس التعامل ، *والثانى* :المتوسطية كتعبير عن مجموعة من القيم المعبرة عن نمط الحياة الغربية بمختلف جوانبها– وهذه ينبغي الاستفادة من الجوانب المشتركة قيميا ، ولكن التعامل مع هذا الجانب يتم بشكل انتقائي، فتتم الإفادة من مجموعة القيم النافعة، واستبعاد مجموعة القيم الضارة أو الفاسدة.

(ب) المتوسطية كمشروع سيطرة واستحواذ : رغم أنه يوجد داخل قوى هذا التيار فريقا يرى في المتوسطية أو ينظر إليها على أنها "مشروع أحدهما (أوربا)"، أما الآخر (جنوب المتوسط) فهو الهدف أي أنها مشروع سيطرة واستحواذ جديد يشكل امتدادًا بشكل أو بآخر للسيطرة الاستعمارية القديمة. و لكن القوي الغالبة فيه تعترف بوجود عدة دوائر : الدائرة العربية – الدائرة الافريقية – الدائرة الإسلامية – الدائرة المتوسطية ، وهكذا فإن المتوسطية – كارتباط سياسي – وفقًا لهذه الرؤية يتم التمييز فيها بين أمرين :الأول: الاستفادة من منجزات الدول التابعة للدائرة المتوسطية (دول الشمال) أساسا في مجال التكنولوجيا – والصناعة – والإدارة.. إلخ الأمر الذي يفرض التواصل والتفاعل ، والثاني : الابتعاد عن أي شكل من إشكال الهيمنة السياسية لدول شمال البحر الأبيض المتوسط على مقدرات الدول الواقعة جنوبه.أ – تغلب على هذه الرؤية – وفق مؤشرات الاستطلاع – رؤية متوازنة بالنسبة للمتوسطية، فعند السؤال عن توصيف طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي أجاب ٥٥% بأنها تعاونية تكاملية وأجاب ٤٥% بأنها كانت تنافسية بصفة عامة، ولم يجب أحد بأنها كانت صراعية ، وقد استمر هذا الموقف – مع تغير في النسب – بصدد تحديد طبيعة العلاقات السياسية والثقافية – حاليًا – بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي، فقد وصفتها نسبة ٦٠% أنها علاقات تنافسية في حين وصفتها ٤٠% أنها علاقات تعاونية تكاملية بصفة عامة.. ولعل ذلك يرجع لطبيعة نمط وبناء القيم الذي ينطلق منه أصحاب القوى السياسية والاجتماعية للتيار الأساسي للرأي العام المصري (٥٤).

ب – عند النظر إلى الإجابة عن ترتيب الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية حسب أهميتها كانت الاغلبية (٨٩%) تقوم بترتيبها على النحو التالي : الدائرة العربية – الدائرة الافريقية – الدائرة الإسلامية – الدائرة المتوسطية (ولا يرجع تأخر ترتيب هذه الدائرة في الترتيب – من وجهة نظرنا – إلى موقف معاداة من لهذه الدائرة بل على العكس – كما أوضحنا سالفًا – فإن ذلك هو الترتيب الواقعي المعبر عن التوجه العام للمجتمع المصري، ولا يحمل الأمر أية دلالة سلبية كما هو الحال مع القوى الاجتماعية والسياسية المساندة للتيار الإسلامي .

ب – المستوى الثاني : الموقف من مشروع المشاركة الأورو– متوسطية : يمكن أن نميز بين رؤية المشروع اجمالا – ثم رؤية مجموعة القضايا الأساسية كالتالي :

١ – رؤية مشروع المشاركة "الأورو – متوسطية" : تبلور القوى الاجتماعية والسياسية لهذا التيار رؤية محددة فالاغلبية (٩٢%) فحواها ان مصر يربطها حاليا روابط سياسية وثقافية عميقة وقوية بالدائرة نتيجة عوامل سياسية وأمنية، وعوامل تكنولوجية، عوامل عسكرية، كما أن ثمة عوامل يمكن أن تؤدي إلى التباعد بين مصر والدائرة المتوسطية وهي بالأساس – من وجهة نظرها – عوامل ذات طبيعة ثقافية، ودينية، واقتصادية.. إلخ.

أ – وقد حظيت الإجابة على السؤال الخاص بتحديد تلك الدولة التي لا ينبغي أن يكون معها علاقات وثيقة – عبر الاتفاقيات المتعلقة بالمشاركة – حددت بأنها إسرائيل بنسبة عالية (٨٧%) من العينة – الأمر الذي يؤكد عدم القبول الشعبي بوجود إسرائيل واشتراكها في الوقت الحالي في مثل هذه العلاقات المتوسطية. وبالنسبة لوجود قوى أوربية متوسطية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً مع السياسة المصرية – فهناك تمييز أساسه اقتصادي – سياسي حيث تتحدد بعض القوى مثل : فرنسا وألمانيا، حيث يمكن أن تكون أكثر تفاعلا مع السياسة المصرية المتوسطية، ويسلم هؤلاء بأن القوى الأوروبية المتوسطية ليست على درجة واحدة أو موقف واحد – في هذا الصدد.

ب – وبصدد الاتفاق من عدمه مع الرؤية الرسمية لتحقيق "المتوسطية" و"الشراكة المصرية – الأوروبية" – أجاب (٤٠% من العينة بالإيجاب) في حين أجاب بالرفض (٣٥%)، في

حين ذكر (٢٥% من العينة بأنهم لا يعرفون هذه الرؤية على وجه التحديد).الأمر الذي يشير بعد تعادلية المواقف والموقف الوسطي، إلى ارتفاع نسبة الذين لم يتحقق لهم العلم أو لم تتوافر لديهم المعلومات حول الموقف الرسمي المصري (المذكور في المبحث الأول) حول تحقيق المتوسطية و"المشاركة المصرية – الأوروبية". وحين طُلب من الذين – يتفقون أو يختلفون – مع الرؤية الرسمية في تحقيق الشراكة المصرية – الأوروبية ترتيب القوى التي يقع على عاتقها هذا التحقيق أجاب هؤلاء بأنهم (رجال الأعمال – المؤسسة العسكرية) أو الجدير بالذكر أنها لم تكن اختيارا مدرجًا أصلا لكنهم تكررت في فئة – أخرى تذكر)، النخبة السياسية – النخبة المثقفة (٥٥).

– والدلالة المباشرة لهذا الأمر هو ارتفاع تقدير القوى الاجتماعية المساندة لهذا السيناريو لقدرات وقوة هذه الفئات في المجتمع المصري، ومدى قبولها لأن يأتي تحقيق أمر الشراكة وقضيتها على أيدي هؤلاء (أي على أيدي طبقة رجال الأعمال)، والملفت أيضًا للانتباه أن المؤسسة العسكرية احتلت المرتبة التالية مباشرة في حين جاء المثقفون في ذيل القائمة مما يدل على فقدانهم – في إطار هذه الرؤية – لدورهم الطليعي كما هو معروف .

ج – وحين طُلب من أفراد العينة تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعديل في علاقة مصر بالقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية كانت الإجابات التي ركزت على الجوانب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٥%)، والجانب الثقافي بنسبة (٣٠)، والجانب السياسي في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٥%)، وحين تم السؤال عن مدى أهمية الأبعاد السياسية في الرؤية الرسمية للدعوة المتوسطية – كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها، كانت الإجابة بأنها تحتل مكانة (جيدة)، أما بالنسبة للأبعاد الثقافية فكانت الإجابة بأنها تحتل مكانة (متوسطة) – وحين طُلب من العينة تحديد طبيعة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية للدعوة المتوسطية – كما تقدمها الرؤية الرسمية أجاب (٨٥% من العينة) بأنها علاقة تكاملية، في حين أجاب (١٥% فقط من العينة) بأنها علاقة تنافسية (٥٦).

د – حين سئل أفراد العينة الممثلة لمكونات التيار الأساسي عن رأيهم في مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة فى الدائرة المتوسطية في حال وصول رجال الأعمال والقوي

الليبرالية إلى الحكم أجابت نسبة (٨٥%) بأنها ستكون تعاونية في حين أجابت (١٥%) بأنها ستكون تنافسية – وفي هذه الحال – أي وصول رجال الأعمال إلى الحكم – سيتم النظر إلى الثقافة باعتبارها "سلعة" قابلة للتسويق، وسوف يزداد الانتاج الثقافي كمًا ويرتفع مضمونا وإنْ كان هذا المضمون سيكون أقرب إلى الفكر الغربي – والليبرالي منه على وجه التحديد – أما في الجانب السياسي فسوف يسمح بالمزيد من الحريات السياسية والمدنية ومن ذلك تشكيل الأحزاب السياسية، وانشاء الجمعيات المختلفة التي تقود إلى إثراء المجتمع الاهلي. – وفي حالة وصول التيار الإسلامي إلى الحكم – فإن العينة أن العلاقات الممثلة للقوى الاجتماعية والسياسية – أجابت نسبة (٦٥%)، مع الدائرة المتوسطية ستكون تعاونية، ونسبة (٢٥%) أنها ستكون تنافسية، ونسبة (١٠%) أنها ستكون صدامية صراعية ، وفي هذه الحالة – أي وصول التيار الإسلامي إلى الحكم – سوف يتقلص التعاون الثقافي مع الدائرة المتوسطية، وسيتم التركيز على بناء ثقافة ذاتية يزداد في جرعة النواحي القيمية والدينية، أما النواحي السياسية فإنه سوف لا يقر بالتسوية السياسية مع إسرائيل، كما لن يخضع للمعايير المحددة لماهية النظام السياسي الحر أو الديمقراطي. ولا يختلف الأمر كثيرًا عن استعراض بقية مؤشرات استطلاع الرأي بالنسبة لبقية القوي ، وعندما طُرح سؤال في استطلاع الرأي – عن مستقبل العلاقة مع الدائرة المتوسطية في حالة وصول التيار الأساسي للحكم في مصر فإن الإجابة كانت في استمرارية التفاعل مع الدائرة المتوسطية بحيث يتم إحداث تغيير متدرج في النواحي السياسية والنواحي الثقافية – موضع اهتمام الدارسة كما سيظهر من التناول المختصر للنقطة التالية :

(٢) قضايا المشاركة المتوسطية : يتحدد بناء على الرؤية الإجمالية السابقة تتحدد رؤية القوى من أجندة قضايا المشاركة – وبالذات الأبعاد السياسية والثقافية – موضع الاهتمام في هذه الدراسة.

(أ) قضية العولمة والخصوصية الحضارية : يقف هذا التيار موقفًا وسطًا، فرغم القناعة بالانفتاح والأخذ من التجربة الغربية المتوسطية الأمر الذي يجعلهم يتعاملون مع العولمة – بشكل انتقائي – أي أنه يتم القبول – ولو على نحو جزئي بالقيم الديمقراطية وبمعاييرها الأوروبية – وفي إطارها القبول بمبدأ التعددية الساسية والحزبية.. إلخ. ، إلا أن

هناك أيضًا رؤية حول رفض الانصياع والانسحاق للعولمة من خلال الاعتصام بالخصوصية الحضارية والذاتية، ومراعاة بناء ونمط القيم الخاصة بالمجتمع، وفي نفس الوقت هناك قبول – بدرجة من الدرجات – بالعولمة في الجوانب الاقتصادية.

(ب) قضية التسوية السياسية مع إسرائيل والدور الأوروبي فيها: تتخذ قوى هذا التيار رؤية سياسيةعملية وسطًا، تسعى للاستفادة من مزايا التعامل في إطار المتوسطية مع الابتعاد عن مخاطرها المتصورة. فهذا الموقف يقر بعملية التفاوض مع إسرائيل للحصول على بعض الحقوق والمكاسب للأطراف المتفاوضة، ويعني ذلك إقراره بوجود "إسرائيل" دون التورط في ترسيخ شرعيتها، وهو يعتقد أن الدور الأوروبي من خلال (المتوسطية) يمكن أن يحد – بدرجة من الدرجات – من مسألة الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

(ج) قضية الإرهاب والمجتمع المدني والقيم المرتبة به: – تقبل القوى الاجتماعية والسياسية لهذا التيار بصدد توصيف ظاهرة الارهاب بماهو سائد وكذلك الوسائل المقترحة لعلاجها والقضاء عليها. وعلى صعيد القيم المتعلقة بالمجتمع المدني – فإنه يتم قبولها من ذلك قبول التعددية السياسية المقيدة – مع تطعيم القيم الديمقراطية بخبرات حضارية قومية ووطنية، إضافة على كونه سوف يؤكد بالأساس على القضية الوطنية ويرفع شعارات الاستقلال الوطني، والهوية، والتميز.

وتتحفظ القوى الاجتماعية والسياسية للتيار على بعض الأشكال الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحد من هيمنة الدولة وقيامها بدور أساسي في تشكيل المجتمع السياسي، وسيقبل – في حدود معينة – لا تضر بقيمة العدالة الاجتماعية – الأبعاد الاقتصادية للمتوسطية ، وفي حالة وصول هذه القوى إلى الحكم من المتصور أن يحظى بتأييد وتعاطف شعبي واسع من كل ما سبق .

هكذا حاولنا – قدر الإمكان – استعراض الخطوط الأساسية لعلاقة مصر مع الدائرة المتوسطية في الجوانب الثقافية والسياسية – انطلاقا – من نقطة الأساس المحورية وهي "المشاركة وفق صيغة برشلونة"، وكان ذلك وفقا لرؤية القوي الاجتماعية والسياسية الأساسية في المجتمع المصري وادراكها لقضية العلاقة ، وتمت المعالجة على مستوى رصد الرؤى

والتصورات حول "المتوسطية"، مفهوما وعلاقة ومشروعا وما يحيط به من آليات وممارسات، ومحاولة استشراف المستقبل بهذا الصدد .

وحاولنا في ثنايا التناول الإجابة على التساؤلات الأساسية المطروحة في مقدمة الدراسة – وإنْ لم نتمكن بالطبع من الإجابة على بعضها – كما أنه لاتساع الموضوع وطبيعة الدراسة الكشفية الاستطلاعية غلب عليه بشكل أساسي مستوى الرصد والتوصيف وبدرجة أقل التفسير الذي يحتاج لمزيد من التفاصيل موضعها دراسات قادمة ..

الهوامش والمراجع :–

(١) من واقع استقراء بنود الوثيقة وتحليل مضمونها بداية نجد البنود المتعلقة بشكل مباشر بالنواحي السياسية (٧، ٨، ٩، ١٠) تتناول العلاقات بين الشعوب والدول مقررة مبادىء قانونية وسياسية ثابتة من قبيل (حق تقرير المصير – ومنع التدخل في الشئون الداخلية – واحترام التكامل الوطني والإقليمي – والتسوية السلمية للخلافات والمنازعات) بينما تلك التي تتعلق بشكل مباشر بالنواحي الحضارية والثقافية (١، ٢، ٣، ٤) وتتناول بشكل مباشر (الحوار والتفاعل بين الثقافات – ورفض التعصب وإرساء التسامح – والتعددية الثقافية – والعنصرية واضطهاد الأجانب) ، ويلاحظ تقديم الوثيقة هذه الجوانب السياسية باعتبار الثقافى والحضارى هو الأساس والخلفية التى ينطلق ويخرج منها السياسى ، أما تلك البنود التي تختلط فيها الجوانب السياسية بالجوانب الثقافية فهى (٦، ١١، ١٢) واتشمل قضايا الديمقراطية – وحقوق الإنسان والمجتمع المدني – والإرهاب مع مراعاة خصوصية كل دولة..

(2) Euro – Mediterranean Partnership , Barcelona Declaration – work programme, barcelona , 27 – 28 november, 1995 pp., 1-2

(3) Italian Ministory of labor. "Barcelona Declaration adapted at the Euro-Mediterranean Conference (november 27th and 27th , 1995 and work programme" in , tripartite conference: Euro- Mediterranean Socibl space: labor, Enterprise, Training. Documentation centre, catania may 24th – 25th 1996.

(4) Barcelona Declaration Adopted at the Euro-Mediterranean conference (27 and 28 November 1995), world wide webaocument at nhp:// data base: euromed. Et/infobese/GETEX

ASP?idCANV=1861,P.P

(5) يمكن ملاحظة بصدد البيئة والسياق الزمانى الذى تبلور فى اطاره هذا الإدراك القيادى للمتوسطية يتمثل فى :-

أ – جاء الإعلان رسميًا عن بروز التوجه الرسمي المتوسطي المصري في خطاب الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ م، حين دعا إلى إنشاء منتدى لدول حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل وضع أسس التعاون بين بلدان المنطقة – وفي نفس الوقت دعا الدول الأوروبية إلى المشاركة في عملية السلام – على أساس أن تحقق السلام يوفر المناخ الملائمة لنجاح فكرة "منتدى المتوسطية".

ب – يُلاحظ أن هذه الدعوة المصرية قد جاءت زمنيًا بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي بدا في أجوائه أن هناك حرصًا أمريكيًا على تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية في المنطقة.. الأمر الذي يزكي في تصورنا أن المتوسطية تمثل في أحد أبعادها محاولة لتقوية الدور الأوروبي في قضايا المنطقة لكي لا ينفرد بها الدور الأمريكي.. وقد تأكدت هذه الحقيقة مرى أخرى حين أكد وزير الخارجية المصري السابق عمرو موسى في خطابه أمام قمة الدار البيضاء ١٩٩٤ على أهمية الدائرة المتوسطية.

– يُلاحظ أن هذه القمة شهدت تبلور المشروع الشرق أوسطي – فيما يبدو الدبلوماسية المصرية تفضل التحرك في إطار الدائرة المتوسطية عن التحرك في إطار الدائرة الشرق أوسطية.. وفي هذا الصدد فإن إدراك المتوسطية كمشروع وتوجه سياسي – كما تترجمها وثيقة برشلونة – هي إطار للتعاون الشامل متعدد الأطراف، والذي يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة دون أن يحل محل الأطراف الأخرى، أو يؤثر على العلاقات الثنائية لأطرافه، وهي ملامح يمكن الاستناد إليها في تحليل أبعاد هذا الإطار)

(٦) رسالة الرئيس مبارك إلى "ندوة مستقبل منطقة البحر المتوسط)) ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ – الهيئة العامة للاستعلامات (نشرة الوثاق) – يناير – ديسمبر ١٩٩٥

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق

(٩) كلمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٩ – ٣١ أكتوبر ١٩٩٥م). بعمان – الأردن – وزارة الخارجية، القاهرة : مارس ١٩٩٦.

(١٠) خطاب السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الاحتفال بعيد العمال (٣٠ أبريل ١٩٩٨ م).

(١١) كلمة اليد الرئيس مبارك في الاحتفال بليلة القدر ٢٤ يناير ١٩٩٨ م، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٩ م.

(١٢) كلمة السيد الرئيس مبارك في الاحتفال بليلة القدر

(١٣) من واقع التحليل الأول لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه الباحثان (الأسئلة من ١ – ٥، والسؤال رقم ٧).

(١٤) من واقع التحليل الأولى لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه الباحثان (السؤالين ٨ – ٩).

(١٥) من واقع تحليل إجابات السؤالين (١٠، ١٢)، في الاستطلاع.

(١٦) كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك عند زيارته لمقر العمودية في باريس ١٩ مايو ١٩٩٨، القاهرة

(١٧) كلمة الرئيس مبارك عند زيارته لمقر عمودية باريس، مرجع سابق، ص ٤.

(١٨) كتب الجنرال ديجول في مذكراته المنشورة ١٩٦٩ م، "هناك على الضفة الأخرى من المتوسط توجد بلدان في طور النمو، لكنها تملك حضارات عريقة، وعلاقات إنسانية متميزة غالبًا ما نفتقدها في مجتمعاتنا الصناعية، ويوما ما سنكون سعداء بوجود هذه القيم هناك – نحن وهم – كل على نمطه نتجه نحو الثورة الصناعية – لكن إذا أردنا بناء حضارة صناعية حول المتوسط – لا تمر بالضرورة عبر النموذج الأمريكي، وفيها يعتبر الإنسان غاية وليس وسيلة، فإن علينا أن نعمل لا.

[١٩] بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠ (إعداد : الفريق المركزي للمشروع – ٢)، ص ١٨.

[٢٠] وزارة الخارجية المصرية – وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق الشراكة المصرية – الأوروبية، ص ١٥ – ١٧.

[٢١] حوار السفير جمال الدين البيومي، جريدة العالم اليوم، ٢١ مايو ١٩٩٦.

[٢٢] تصريح صحفي للسفير فتحي الشاذلي، الأهرام ٤ يونيه ١٩٩٨.

[٢٣] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، بيروت : دار الشهاب، ١٩٨٣.

[٢٤] المرجع السابق .

[٢٥] مقابلة مع أ. محمد المأمون الهضيبي المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في مكتبه بالقاهرة.

[٢٦] نص المقابلة سالفة الذكر – بالإضافة إلى تحليل إجابات السؤال رقم (١٣) من استمارة الاستطلاع.

[٢٧] ورد هذا التعبير وهذا التوصيف في نص المقابلة مع أ. مصطفى مشهور – المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين أجراه الباحث ١٩٩٩/٥/٧ في مكتبه بالقاهرة ، وفي بيان رسمي أصدره المرشد العام الراحل المستشار محمد المأمون الهضيبي ٢٠٠٣/١٢/٢٤ ثمة مطالبة للرئيس الفرنسي شيراك باعادة النظر في موقفه من قضية الحجاب باعتباره سيؤدي إلي الاضرار بمكانة وعلاقات فرنسا في العالم الإسلامي لاتخاذها موقفا معاديا من قضية تعتبر جزء من تعليمات الاسلام ، وقد كرر الانتقاد في بيان رسمي المرشد الحالي محمد مهدي عاكف

[٢٨] نص المقابلة سالفة الذكر.

[٢٩] نص لقاء – واستطلاع رأي المفكر د. محمد عمارة في بمنزله بضاحية الزيتون بالقاهرة.

[٣٠] نص اللقاء السابق.

[٣١] من واقع تحليل استطلاع رأي المستشار / طارق البشري والذي أجراه الباحث معه.

[٣٢] المرجع السابق ..

[٣٣] نص مقابلة – واستطلاع رأي أجراه الباحث مع أ. عادل حسين رحمه الله قبل وفاته الأمين العام لحزب العمل الذى جمدت الحكومة المصرية أنشطته .

[٣٤] المرجع السابق .

[٣٥] لقاء للباحث مع الشيخ / جمال قطب – أمين الفتوى بالأزهر الشريف وهو إسلامي مستقل، وكان عضوا سابقا بمجلس الشعب .

[٣٦] أكد نفس المعنى المستشار / محمد المأمون الهضيبي في نفس الحديث المشار إليه سابقا.

[٣٧] نص اللقاء مع أ. المستشار الهضيبي سالف الذكر.

[٣٨] نص اللقاء مع أ. مصطفى مشهور سالف الذكر.

[٣٩] يضم التيار اليساري والقومي في مصر من عدة فصائل تختلف فى جماهيرتها ووزنها السياسي ، وهي الفيصل الناصري ، والماركسى ، والاشتراكي ، والقومي العربي ، ويعبر عنهما في اطار النظام السياسي المصري حزبان رسميان هما : حزب التجمع الوطني ، والحزب العربي الناصري ، فضلا عن بعض المستقلين ..

[٤٠] د. اسماعيل صبري عبد الله، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٧م.

[٤١] د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، القاهرة : دار الموقف العربي، ١٩٨٣.

[٤٢] د. جمال حمدان، شخصية مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩

[٤٣] المرجع السابق ..

[٤٥] د. طه حسين، مستقبل الثقافة مصر، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤م، ص ١٣– ١٩.

[٤٦] د. حسين مؤنس، رسالة مصر ومكانتها، القاهرة : المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.

[٤٧] بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠ (إعداد : الفريق المركزي للمشروع – ٢)، ص ص ٢٣ – ٢٤.

[٤٨] د. وحيد عبد المجيد : "رؤية ليبرالية للمشاركة الأوروبية – المتوسطية " (ورقة أولية) (الندوة المصرية – الفرنسية السابعة ٦ – ٨ يناير ١٩٩٧ م) ص٢.

[٤٩] وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٤.

[٥٠] وحيد عبد المجيد المرجع السابق، ص ٥.

[٥١] وحيد عبد المجيد المرجع السابق، ص ٦

[٥٢] يعد الاستاذ / العقاد في كتابه "سعد زغلول : سيرة وتحية)) خصوصًا في مقدمته البالغة نحوا من خمسين صفحة، بالإضافة إلى د. جمال حمدان في شخصية مصر في (الشخصية البشرية والسياسية) هم أفضل من أصلوا لهذا الجانب في الشخصية المصرية.

[٥٣] بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ – الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية (إعداد : الفريق المركزي للمشروع ٢) ص ٢١

[٥٤] راجع اجابات أسئلة الاستطلاع أرقام (١٣) ، (١٤)

[٥٥] راجع اجابات أسئلة الاستطلاع أرقام (١٥) ، (١٦)

العينة وطريقة اختيارها في الدراسة ومعايير الاختيار

الحجم الكلى للعينة (٦٠٠ مفردة)

نوعية العينة : جمعنا فى عينة الدراسة بين نوعين وفقاً لطبيعة المطلوب من كل نوع من المعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة وفروضها وتساؤلاتها اثباتاً أو نفياً .

العينة الأولى : وحجمها (٥٠٠ مفردة) من العينات الاحتمالية Random Sample

وهو ذلك النوع من العينات الذى يتم اختيار وحداته على أساس عشوائى بحيث يمكن تطبيق قوانين الاحتمالات فى تقدير احتمال أى مفرده من مفردات المجتمع وبالتالى يمكن تقدير حجم الخطأ العشوائى الذى يمكن أن تتعرض له نتائج العينة.

وهو فى هذا الاطار كان اختيارنا لأكثر أنواع العينات ملائمة للدراسة وهو ما يطلق عليه العينة المنتظمة Systematic Sample

ويقوم الاختيار فى هذه العينة على أساس البدء بنقطة عشوائية ، ثم سحب العينة المطلوبة على فترات متساوية (مثال تقريبى لنفرض مجتمع العينة كان عندنا حجمه ٣٠٠٠ مفردة مدرجين فى كشوف بأرقام مسلسلة ، والمطلوب سحب عينة منتظمة حجمها عشرين ، فنختار بين ١: ٢٠ بطريقة عشوائية ، ولنفرض أن رقم البدء كان رقم ١٦ فنختار من الكشف

المفردة ١٦، ثم ٥٦ ، ٧٦ ، ٩٦ ، ١١٦ ... وهكذا حتى المفردة رقم ٢٩٩٦ وبذلك نحصل على عينة منتظمة حجمها ٢٠ من المجتمع)

وبصرف النظر عن ذلك فإن العملية تتم آلياً باستخدام الكمبيوتر ، وكان الإطار الذى استخدمنا أو سحبنا منه العينة هو "كشوف الناخبين المصريين" المسجلين لدى بعض المرشحين السابقين فى الانتخابات البرلمانية وقد راعينا فى العينة المحسوبة أن تكون ممثلة لكل المتغيرات الديموغرافية فى المجتمع من قبيل : النوع ذكر أو أنثى ، السن الشرائح العمرية المختلفة ، التوزيع الجغرافى المدن والحضر والريف والوجهين البحرى والقبلى والمدن الساحلية والصحراوية قدر الإمكان ، المهنة الحرف اليدوية والعمال الذهنية بمستوياتها المختلفة ، المستوى التعليمى من المرحلة الابتدائية حتى ما بعد الجامعى)

وقد تم تسجيل البيانات على برنامج : Microsoft Excel وتحليلها وفق برنامج S.P.S.S وعولجت البيانات إحصائيا من خلال بعض معاملات الارتباط Coefficients of Correlation وهذه العينة تمثل عينة "جمهور الرأي العام المصرى" والتى قمنا بقياس رأيها تجاه القضية .

العينة الثانية : وحجمها (١٠٠ مفردة) من العينات غير الاحتمالية Non Random Sample قد اخترناها وفقاً لمعايير محددة طبقاً لما رأينا يمثل حالة المجتمع المرادة استطلاع رأيهم وهم هنا " النخبة السياسية " الممثلة لقوى الرأى العام الأساسية فى المجتمع المصرى والذى ينطبق عليهم بشكل أو بآخر مفهوم " قادة الرأى العام" فى اطارهم وقد اخترنا فى هذا الإطار ما يطلق عليه العينة القصدية أو العمدية Purposive Sample فالاختيار تم فيها على أساس معايير وصفات معينة تمثل السيناريوهات والقوى الخمسة الساسية المطلوبة فى الدراسة فى هذه العينة ككل ، وفى كل مفردة على حدة مما له أوثق العلاقة بمشكلة البحث وافتراضاته وأسئلته .

وقد وضعنا استمارة استطلاع رأى للعينة الأولى ، وجدول أسئلة مقابلة للعينة الثانية وألحقنا الاثنين بخاتمة الدراسة .

ولعلى بذلك أكون قد أوضحت الصورة كيف تمت ومن التقاليد العلمية حولها .

استمارة استطلاع رأي

حول موضوع

مستقبل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية

د. حامد عبد الماجد   د. نادية أبو غازي

أولا: البيانات الأساسية:

الاســـــــم:..(إن رغبت في ذلك)

الوظيفـــــة:

....

الســـــن:

....

جهة العمــــل: ....

جهة الإقــامـــة: ....

١- **هل تعتقد أنه كانت هناك علاقات تاريخية قديمة بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمال والجنوبي؟**

(١) نعــم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[لمن أجاب بنعم أسأل السؤال رقم (٢)]

٢- **في تصورك ماذا كانت طبيعة هذه العلاقات التاريخية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟ (يمكن اختيار أكثـر من إجابة)**

(١) علاقات صراعية بصفة عامة ( )

(٢) علاقات تنافسية بصفة عامة ( )

(٣) علاقات تعاونية بصفة عامة ( )

(٤) أخرى تذكر ( )

(٥) لا أعرف ( )

٣- **في تصورك ما هي طبيعة العلاقات السياسية حاليًا بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟**

(١) صراعية / صدامية في أغلب الأحوال ( )

(٢) تنافسية في أغلب الأحوال ( )

(٣) تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال ( )

(٤) لا أعرف ( )

(٥) أخرى ( )

٤- **في تصورك ما هي طبيعة العلاقات الثقافية بين الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسط الشمالي والجنوبي؟**

(١) صراعية صدامية في أغلب الأحوال ( )

(٢) تنافسية في أغلب الأحوال ( )

(٣) تعاونية تكاملية في أغلب الأحوال ( )

(٤) لا أعرف ( )

(٥) أخرى ( )

٥- **في رأيكم ما هي الدوائر التي ينبغي أن تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية؟** (رتب حسب الأهمية)

(أ) الدائرة العربية. ( )

(ب) الدائرة الإفريقية. ( )

(ج) الدائرة الإسلامية. ( )

(د) الدائرة المتوسطية. ( )

(هـ) أخرى تذكر ( )

٦- **مـــا هـــو تقيـــيمكم لمســـألة الشـــراكة المصـــرية الأوروبيـــة كمـــا جـــاءت في بنـــود صـــيغة برشـــلونة؟**

-

-

-

٧- **هل تعتقد أن مصر تربطها حاليًا بالدول المتوسطية روابط قوية سياسية وثقافية؟**

(١) نعــم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

٨- **في رأيكم ما هي العوامل التي تساعد على تحقيق الانتماء والتقارب بين مصر والدائرة المتوسطة؟**

(١) عوامل ثقافية ( )

أذكرها:

(٢) عوامل سياسية ( )

أذكرها:

(٣) عوامل اقتصادية ( )

أذكرها:

(٤) عوامل تكنولوجية ( )

أذكرها:

(٥) أخرى:

(رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك)..

٩- **في رأيكم ما هي العوامل التي تؤدي إلى التصارع والتباعد بين السياسة المصرية والدائرة المتوسطية؟**

(١) عوامل ثقافية ( )

أذكرها:

(٢) عوامل سياسية وإستراتيجية ( )

أذكرها:

(٣) عوامل اقتصادية ( )

أذكرها:

(٤) عوامل عسكرية ( )

أذكرها:

(٥) عوامل أمنية ( )

أذكرها:

(٦) عوامل دينية:

أذكرها:

(رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك)

١٠- في رأيكم ما هي أبرز القوى المتوسطية المحيطة بالسياسة الخارجية المصرية؟

(١) (٢) (٣)

(٤) (٥) (٦)

١١- هل تستطيع تحديد طبيعة العلاقات بين مصر ومجمل القوى الإقليمية المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(١) تعاونية تكاملية ( )

(٢) تنافية لا تصل إلى حد الصراع ( )

(٣) صراع تصادمية ( )

(٤) أخرى تذكر...

١٢- رتب قوى الدائرة المتوسطية التي ينبغي أن تكون الأكثر تفاعلا مع السياسة الخارجية المصرية من وجهة نظرك؟

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

١٣- هل تعترض على دعم دول متوسطية معينة لعلاقاتها مع مصر في الوقت الراهن؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بنعم انتقل إلى السؤال التالي]

[في حالة الإجابة بـ لا أو لا أعرف انتقل مباشرة إلى السؤال الـ(١٥)]

١٤- اذكر هذه الدولة أو الدول؟

-

-

-

١٥- هل هناك تغيرات في موازين القوى في الدائرة المتوسطية؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[لمن أجاب بنعم انتقل إلى السؤال التالي]

[لمن أجاب بـ لا انتقل مباشرة إلى السؤال الـ(٢٢) مباشرة]

١٦- في رأيكم ما هي الملامح الأساسية للتغيرات في موازين القوى في الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

١٧- في رأيكم ما هي الأسباب الفعلية لهذه التغيرات؟

-

-

-

١٨- في تصوركم هل سوف تؤثر هذه التغيرات المحتملة في موازين القوى في الدائرة المتوسطية على وزن مصر الإستراتيجي والسياسي؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

(٦) أخرى تذكر ( )

١٩- في رأيكم هل ستؤدي التغيرات المحتملة في موازين القوى في الدائرة المتوسطية إلى إتاحة المزيد من فرص التعاون أم ستفرض المزيد من القيود في علاقة مصر مع القوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(١) المزيد من فرص التعاون ( )

(٢) المزيد من القيود ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بـ "المزيد من فرص التعاون" أجب عن السؤال رقم ٢٠].

[وفي حالة الإجابة بـ "المزيد من القيود" انتقل إلى السؤال رقم ٢١].

٢٠- ما هي في رؤيتكم فرص التعاون والمصالح التي يمكن أن تتحقق للسياسة المصرية في ظل ارتباط مصر بالدائرة المتوسطية في ظل تطوراتها المحتملة؟

(أ)

(ب)

(جـ)

٢١- ما هي في رؤيتكم – القيود والخسائر التي يمكن أن تلحق بالسياسة المصرية المرتبطة بالدائرة المتوسطية حال تطوراتها المحتملة؟

(أ)

(ب)

(جـ)

٢٢- تم طرح "المتوسطية" – منذ بداية القرن – كانتماء، كما تم طرحها أيضًا – في التسعينيات – كارتباط سياسي واقتصادي – ما هو موقفكم من المتوسطية في شقيها؟

(أ) الموقف من المتوسطية – "انتماء"

- أوافق ( )

- لا أوافق ( )

- محايد ( )

(ب) الموقف من المتوسطية – ارتباط سياسي

- أوافق ( )

- لا أوافق ( )

- محايد ( )

(جـ) الموقف من المتوسطية – ارتباط اقتصادي

– أوافق ( )

– لا أوافق ( )

– محايد ( )

٢٣– هناك رؤية رسمية لتحقيق "المتوسطية"، و"الشراكة المصرية – الأوروبية – هل تتفق مع هذه الرؤية؟

(أ) نعم أتفق مع هذه الرؤية ( ) أجب عن السؤال (٢٤)

(ب) لا أتفق مع هذه الرؤية ( ) أجب عن السؤال (٢٥)

(ج) لا أعرف هذه الرؤية على وجه الدقة ( ) أجب عن السؤال (٢٧)

٢٤– في أي الجوانب تتفق مع الرؤية الرسمية لتحقيق " المتوسطية"، والشراكة المصرية الأوروبية؟

(أ) جوانب الاتفاق:

–

–

–

٢٥– في أي الجوانب لا تتفق مع الرؤية الرسمية لتحقيق المتوسطية والشراكة المصرية الأوروبية؟

(ب) لا أتفق مع هذه الرؤية في الجوانب التالية

–

–

–

–

٢٦– ما هي الأسباب المختلفة لاتفاقكم أو عدم اتفاقكم مع الرؤية الرسمية لتحقيق المتوسطية، و" الشراكة المصرية الأوروبية"؟

(أ) أسباب الاتفاق:

–

–

–

(ب) أسباب عدم الاتفاق:–

–

–

–

–

٢٧– من وجهة نظرك ما هي القوى التي يقع على عاتقها تحقيق الرؤية الرسمية في الشراكة المصرية الأوروبية؟ (رتب حسب الأهمية من وجهة نظرك).

(١) النخبة المثقفة ( )

(٢) النخبة السياسية ( )

(٣) رجال الأعمال ( )

(٤) أخرى تذكر ( )

٢٨– من وجهة نظرك – هل تحتاج طبيعة العلاقات القائمة حاليًا بين مصر والقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية إلى إصلاح وتعديل معين؟

(١) نعم ( )

(٢) لا ( )

(٣) لا أعرف ( )

[في حالة الإجابة بـ " نعم" انتقل إلى السؤال التالي]

[في حالة الإجابة بـ "لا" أو "لا أعرف" انتقل إلى السؤال ٣٠ مباشرة].

٢٩– في رأيك ما هي الجوانب الأساسية التي تحتاج إلى تعديل في علاقة مصر بالقوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية؟

(أ) الجانب السياسي ( )

(ب) الجانب الاقتصادي ( )

(جـ) الجانب الثقافي ( )

(د) الجانب الاجتماعي ( )

٣٠– في رأيك ما هي أهمية الأبعاد السياسية في الرؤية الرسمية للدعوة المتوسطية كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها؟

(١) مكانة متميزة ( )

(٢) مكانة جيدة ( )

(٣) مكانة متوسطة ( )

(٤) مكانة ضعيفة ( )

(٥) لا يوجد أي اهتمام ( )

(٦) لا أعرف ( )

٣١– في رأيكم ما هي الأهمية التي توليها " الدعوة المتوسطية" للأبعاد الثقافية في الرؤية الرسمية كما تترجمها الوثائق الرسمية ذاتها؟

(١) مكانة متميزة ( )

(٢) مكانة جيدة ( )

(٣) مكانة متوسطية ( )

(٤) مكانة ضعيفة ( )

(٥) لا يوجد أي اهتمام ( )

(٦) لا أعرف ( )

٣٢– في رأيكم ما هي طبيعة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية للدعوة المتوسطية كما تقدمها الرؤية الرسمية؟

– تكاملية ( )

– تنافسية ( )

– لا توجد علاقة ( )

– لا أعرف ( )

٣٣– في رأيكم – ما هو الموقف الذي ينبغي اتخاذه من الحضارة الغربية الممثلة لحضارة دول شمال البحر المتوسط؟

(أ) موقف الرفض الكامل ( )

(ب) موقف القبول الكامل. ( )

(جـ) موقف الاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات ( )

(د) أخرى تذكر...

٣٤– في رأيكم ما هي الأسباب التي ترتكن عليها في الرفض الكامل للحضارة الغربية لدول شمال البحر المتوسط؟

–

–

–

٣٥- في رأيكم ما هي الأسباب التي ترتكن عليها في القبول الكامل للحضارة الغربية لدول شمال البحر المتوسط؟

-
-
-

٣٦- في رأيكم ما هي السباب التي ترتكن عليها في اتخاذ موقف الاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات في الحضارة الغربية؟

-
-
-

٣٧- في رأيكم ـــ ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة في الدائرة في حالة وصول رجال الأعمال إلى الحكم؟

(أ) تعاونية. ( )
(ب) تنافسية. ( )
(جـ) صدامية صراعية ( )
(د) أخرى ( )
(هـ) لا أعرف ( )

٣٨- في تصوركم في حالة وصول رجال الأعمال للحكم ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٣٩- في تصوركم في حالة وصول رجال الأعمال للحكم ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٠- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة مع القوى الفاعلة والمؤثرة في الدائرة المتوسطية في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصر؟

(أ) تعاونية. ( )
(ب) تنافسية. ( )
(جـ) صدامية صراعية ( )
(د) أخرى ( )
(هـ) لا أعرف ( )

٤١- في تصوركم في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٢- في تصوركم في حالة وصول الاتجاه الإسلامي إلى الحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٣- في رأيكم ما هي الجوانب التي ينبغي التركيز عليها عند الحديث عن الجانب الثقافي للدعوة المتوسطية؟

(١) القيم. (٢) العادات والسلوك.
(٣) الإبداع. (٤) التعاون الثقافي.
(٥) العمل الثقافي الرسمي (٦) العمل الثقافي عمل الرسمي
(٧) أخرى تذكر

٤٤- في رأيكم ما هي الجوانب والأبعاد التي ينبغي التركيز عليها عند الحديث عن الجانب السياسي للدعوة المتوسطية؟

-
-
-

٤٥- في تصوركم ـــ ما هو تقييم الموقف المصري الرسمي من الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٦- في تصوركم ـــ ما هو تقييم الموقف المصري الرسمي من الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٧- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى المؤثرة في الدائرة المتوسطية في حالة وصول اتجاه اشتراكي جديد إلى الحكم في مصر؟

-
-
-

٤٨- في تصوركم في حالة وصول اتجاه اشتراكي للحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٤٩- في تصوركم في حالة وصول اتجاه اشتراكي للحكم في مصر ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-
-
-

٥٠- في تصوركم ما هو مستقبل العلاقة المصرية مع القوى الفاعلة في الدائرة المتوسطية في ظل احتمال وصول اتجاه شعبي متساند إلى الحكم؟

-
-
-

٥١- في رأيكم في حالة وصول اتجاه شعبي متساند للحكم ما هو موضوع الأبعاد الثقافية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٥٢- في رأيكم في حالة وصول اتجاه شعبي متساند للحكم ما هو موضع الأبعاد السياسية في العلاقة مع الدائرة المتوسطية؟

-

-

-

٥٣- في تصوركم ما هي الاحتمالات الأقرب إلى التحقق من زاوية تأثيرها على الدائرة المتوسطية؟

(١) الاتجاه الرسمي (٢) اتجاه الليبرالية الجديدة.

(٣) الاتجاه الإسلامي (٤) اتجاه الاشتراكية الجديدة.

(٥) اتجاه قوى الوسط الشعبي.

٥٤- ما هي أسباب التي تؤيد الاحتمال الأقرب لتحقق من وجهة نظرك؟

-

-

-

شكرًا لحسن تعاونكم

المحور السابع

المداخلات والمناقشات

د.هاني هلال: المنسق الوطني لبرنامج دعم الترابط بين مؤسسات التعليم العالي المصرية والأوروبية(تامبيس)(معقب)

توضح الورقة المقدمة من د.جون ماركو فلسفة الاتحاد الأوروبي فى التعاون مع جيرانه، وفى الواقع أعتقد أنه -على ضوء خبرة التعامل بيننا وبين الأوروبيين بصفة عامة- يمكن القول أن تعاملهم يتسم -فى جانب كبير منه- بالأخلاقيات والقيم التى يدعو إليها الإسلام والديانات السماوية بصفة عامة، وعلى المستوى المؤسسي يمكن القول ان برنامج تامبيس يعكس قدراً كبيراً من اهتمام الأوروبيين بجيرانهم فى جنوب وشرق المتوسط، حتى وإن كان الاتحاد الأوربي قد تأخر فى تبني سياسة الاهتمام بالجيران إلا أنه قد بدأ يعي أهمية هذه السياسة، لا سيما فى ظل تبادلية التأثير ما بين الجيران، فإذا كان أحد الجيران يعانى من تدنى فى المستوى الاجتماعي فلاشك أن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على باقى الجيران.

ومن الملاحظ أن العلاقات الأوروبية المتوسطية قد بدأت فى أبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية، إلا أن الاهتمام بالجانب الثقافي قد جاء متأخرا فى دعم العلاقات بين الجانبين. ويمكن القول أن هذا البعد فى العلاقات بين الجانبين يأتى من خلال التأثير المباشر لفرنسا والتى تركز فى علاقاتها بمختلف دول العالم على الجانب الثقافي، لذا يمكن القول أن الفرانكفونية جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بالثقافة والتعليم كأحد المجالات التى يجب الاهتمام بها لاسيما وأنها تعد فى النهاية عامل غير مباشر فى دعم العلاقات وتدعيم الحوار السياسي .

وكما ذكر د.جون ماركو، فقد بدأ تاريخ برنامج تامبيس فى مصر فى عام ٢٠٠٢، ولم يكن من المنتظر ان تتمكن الجامعات المصرية من الاشتراك فى هذا البرنامج لأنها أبلغت رسميا فى ٢٠٠٢/١٠/٢٤ فى حين كان آخر موعد للاشتراك فى هذا البرنامج هو ٢٠٠٢/١٢/١٥، لذا لم يكن من المنتظر أن يزيد اشتراك الجامعات المصرية عن ١٠ مشروعات، إلا أن الجامعات المصرية قد أبلت بلاءاً حسنا وتقدمت بـ ٥٦ مشروعا تم تمويل ١٢ منها بإجمالي ٤,٢مليون يورو، فضلا عن بعض المنح الشخصية والتى تعد من الآليات المتاحة للبرنامج والتى تسمح بالتنقل والتحرك والذي يعد من أهم اهداف البرنامج والذي